



الاتحاد المصرف العربي
Union of Arab Banks

النشرة الإقتصادية الدورية لاتحاد المصارف العربية

— ادارة البحوث والدراسات —

العدد الرابع
ديسمبر/كانون الأول 2024



إضاءة على تطورات القطاع المصرفي الأردني

نوفمبر/تشرين الثاني 2024



1. هيكل القطاع المصرفي الأردني

يبلغ عدد المصارف العاملة في الأردن 20 مصرفاً، تشمل 15 مصرفاً محلياً أردنياً (وهي تنقسم إلى 12 مصرفاً تجارياً و3 مصارف إسلامية)، بالإضافة إلى 5 مصارف أجنبية، وهي تشمل 4 مصارف تجارية، ومصارف إسلامي واحد. وبحسب آخر بيانات البنك المركزي الأردني، أدارت المصارف الأردنية شبكة فروع بلغت 870 فرعاً بنهاية العام 2023، مقارنة مع 865 فرعاً في نهاية العام 2022. وقد ترافق ارتفاع عدد الفروع المصرفية مع توسع في عدد أجهزة الصراف الآلي لترتفع من 2202 جهازاً في نهاية العام 2022 إلى 2321 جهازاً نهاية العام 2023. أخيراً، تخطى عدد موظفي المصارف الأردنية عتبة 22 ألفاً بنهاية العام 2023. يبيّن الجدول رقم 1 المصارف العاملة في الأردن مع نوع نشاطها وتاريخ تأسيسها.

جدول 1: لائحة المصارف العاملة في الأردن وتاريخ تأسيسها

تاريخ التأسيس	إسم المصرف	
1934	البنك العربي	مصارف اردنية تجارية
1956	البنك الأهلي الأردني	
1960	بنك الأردن	
1960	بنك القاهرة عمان	
1974	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	
1977	البنك الأردني الكويتي	
1978	البنك التجاري الأردني	
1978	بنك الاستثمار العربي الأردني	
1989	بنك المؤسسة العربية المصرفية	
1989	البنك الاستثماري	
1991	بنك الاتحاد	مصارف اردنية إسلامية
1996	بنك المال الأردني	
1978	البنك الإسلامي الأردني	
1997	البنك العربي الإسلامي الدولي	مصارف أجنبية تجارية
2009	بنك صفوة الإسلامي	
1951	البنك العقاري المصري العربي	مصرف أجنبي إسلامي
1957	مصرف الراجحي	
1974	سيتي بنك إن.أي	
2004	بنك لبنان والمهجر	
2011	مصرف الراجحي	

المصدر: البنك المركزي الأردني.

جدول 2: بيانات أكبر 10 مصارف عاملة في الأردن (مليون دولار)

الأرباح		حقوق الملكية		القروض		ودائع العملاء		الموجودات			
الربع الثالث 2024	2023	الربع الثالث 2024	2023	الربع الثالث 2024	2023	الربع الثالث 2024	2023	الربع الثالث 2024	2023		
262	262	1,841	1,841	6,044	6,044	14,750	14,750	17,647	17,647	1	البنك العربي**
155	25	1,100	834	5,022	3,717	8,425	6,330	11,700	7,972	2	كابيتال بنك
202	202	1,707	1,707	4,663	4,663	7,992	7,992	10,471	10,471	3	بنك الإسكان للتجارة والتمويل**
209	14	1,196	697	2,832	2,305	5,859	3,743	8,150	5,145	4	البنك الأردني الكويتي
87	87	742	742	5,506	5,506	7,017	7,017	7,906	7,906	5	البنك الإسلامي الأردني**
55	55	738	738	3,073	3,073	5,171	5,171	6,368	6,368	6	بنك الاتحاد**
7	32	656	560	3,212	2,106	3,647	2,917	5,581	3,953	7	بنك القاهرة عمان*
31	45	732	628	1,997	1,491	3,130	2,568	4,315	3,427	8	بنك الأردن*
20	20	447	447	1,883	1,883	3,285	3,285	3,973	3,973	9	البنك الأهلي الأردني**
78	25	334	307	1,059	1,140	2,468	2,831	3,432	3,522	10	بنك الإستثمار العربي الأردني
1,106	769	9,492	8,499	35,291	31,927	61,744	56,604	79,542	70,385		المجموع

المصدر: المواقع الإلكترونية للمصارف. ملاحظات: * الربع الثاني 2024. ** نهاية العام 2023.

تهدف إلى تعزيز الاستجابة العالمية المطلوبة لتحقيق أهداف الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمناخ وتعزيز دور النظام المالي في إدارة مخاطر تغير المناخ وتوجيه رأس المال للاستثمارات الخضراء ومنخفضة الكربون. من جهة أخرى، أظهرت البيانات المتوفرة لأكثر عشرة مصارف عاملة في الأردن أن إجمالي موجوداتها قد بلغ نحو 79.5 مليار دولار بنهاية الربع الثالث من العام 2024، وهو ما يشكل قرابة 82% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي الأردني. ويدل على نسبة التركيز العالية في القطاع. كما بلغ إجمالي ودائع العملاء لدى أكبر 10 مصارف أردنية نحو 61.7 مليار دولار بنهاية الربع الثالث من العام 2024، والتسهيلات الائتمانية نحو 35.3 مليار دولار. كذلك بلغ إجمالي حقوق الملكية لها نحو 9.5 مليار دولار، وحققت صافي أرباح بلغت 1.1 مليار دولار.

وتجدر الإشارة إلى أنه وفي ظل تحديات التغيرات المناخية، قام البنك المركزي الأردني في نوفمبر/تشرين الثاني من العام 2023 بإطلاق استراتيجية التمويل الأخضر (2023-2028) التي تم إعدادها بالتعاون مع البنك الدولي وبالتنسيق والشراكة مع جمعية البنوك في الأردن والقطاع المصرفي والمالي والأطراف ذات العلاقة في القطاعين العام والخاص. وتعتبر هذه الاستراتيجية بمثابة خارطة طريق لتمكين البنك المركزي والقطاع المالي من تعزيز التمويل الأخضر والحد من مخاطر تغير المناخ، وتغطي قطاع المصارف وشركات التأمين وشركات التمويل الأصغر. كما تمتاز هذه الاستراتيجية بأنها الأولى من نوعها في المنطقة العربية. وكان البنك المركزي الأردني قد إنضم في شهر أكتوبر/تشرين الأول من العام 2021 إلى شبكة تخضير النظام المالي العالمية، التي

2. تطور البيانات المجمعة للقطاع المصرفي الأردني

بلغ حجم الموجودات المجمعة للقطاع المصرفي الأردني نحو 68.8 مليار دينار (97.1 مليار دولار) بنهاية الربع الثالث من العام 2024. وشكلت التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للقطاع الخاص (المقيم وغير المقيم) ما نسبته 90.6% من إجمالي التسهيلات الإئتمانية الممنوحة. وبلغت الودائع المجمعة للقطاع حوالي 46.3 مليار دينار (65.3 مليار دولار). كما بلغ مجموع رأس المال والاحتياطيات والمخصصات نحو 7.3 مليار دينار (10.4 مليار دولار).

جدول 3: تطور الميزانية الموحدة للمصارف المرخصة في الأردن

موجودات	إجمالي الودائع	إجمالي القروض	قروض للقطاع الخاص المقيم	رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	
مليون دينار أردني					
57,038.0	36,789.1	28,639.1	25,526.5	8,715.2	2020
61,057.7	39,522.3	30,028.5	26,708.8	9,044.3	2021
64,145.3	42,106.7	32,591.5	28,870.5	9,389.7	2022
66,175.7	43,744.3	33,387.1	29,324.0	7,263.9	2023
68,828.5	46,300.9	34,604.1	30,021.2	7,352.7	الربع الثالث 2024
مليون دولار أميركي					
80,449	51,889	40,394	36,004	12,292	2020
86,118	55,744	42,353	37,671	12,756	2021
90,473	59,389	45,968	40,720	13,244	2022
93,337	61,699	47,090	41,360	10,245	2023
97,078	65,305	48,807	42,343	10,371	الربع الثالث 2024

المصدر: البنك المركزي الأردني.

ومقارنة بحجم الاقتصاد الأردني. فقد بلغت موجودات القطاع المصرفي الأردني قرابة 190.8% من حجم الناتج المحلي الإجمالي. ما يدل على الأهمية النسبية الكبيرة لهذا القطاع في الاقتصاد الوطني الأردني.

3. مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي الأردني

كما يتمتع القطاع المصرفي الأردني بسيولة جيدة وأمنة. حيث تشير البيانات الى ارتفاع هذه النسبة في نهاية عام 2023 لتصل قرابة 142.5% مقابل 138% في نهاية عام 2022. وهي أعلى وبهامش مريح من الحد الأدنى المطبق من البنك المركزي الأردني والبالغ 100%.

أما بالنسبة للربحية. فنتيجة لارتفاع صافي أرباح المصارف بعد الضريبة خلال عام 2023 مقارنة بالعام 2022. تحسنت مؤشرات الربحية والمتمثلة بمعدل العائد على الموجودات. حيث بلغ متوسطها للمصارف العاملة في الأردن 1.1% في نهاية عام 2023.

يتمتع القطاع المصرفي الأردني بمؤشرات متانة عالية جداً. وخاصة بالنسبة لحيازته على مستويات مرتفعة من رأس المال تُعد من أعلى النسب في المنطقة العربية. وقد ارتفعت نسبة كفاية رأس المال للقطاع الى 17.9% بنهاية عام 2023 مقابل 17.3% بنهاية عام 2022. وهي أعلى بهامش مريح من النسبة المحددة قبل البنك المركزي الأردني والبالغة 12%. وكذلك من النسبة المحددة من قبل لجنة بازل والبالغة 10.5%.

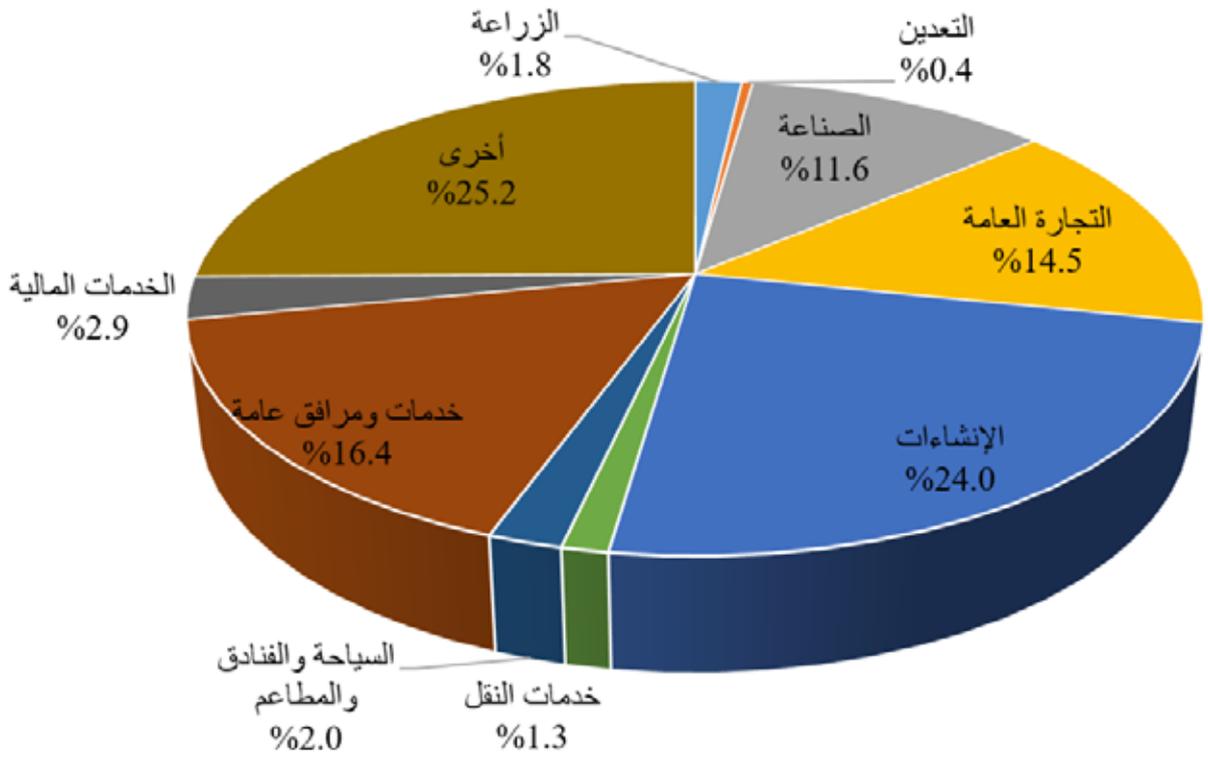
أما بالنسبة لنوعية الأصول. ارتفعت نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون لدى المصارف بشكل طفيف الى 5.1% في نهاية عام 2023 مقابل 4.5% في نهاية عام 2022. وهذا يدل على أن المصارف الأردنية تتمتع بمستوى ممتاز من نوعية الأصول على الرغم من التوترات الجيوسياسية السائدة في المنطقة. أما فيما يخص نسبة تغطية المحصنات للديون غير العاملة فقد بلغت قرابة 75.6% في نهاية عام 2023 مقابل 81.5% في نهاية عام 2022.



4. توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف للقطاعات الاقتصادية في الأردن

تستحوذ أربعة قطاعات اقتصادية على الجزء الأكبر من الائتمان الممنوح من المصارف الأردنية للقطاع الخاص، وهي الإنشاءات (بنسبة 24.0% من إجمالي الائتمان)، والخدمات والمرافق العامة (بنسبة 16.4%)، والتجارة العامة (بنسبة 14.5%)، والصناعة (بنسبة 11.6%).

رسم بياني 1: توزع قروض المصارف على القطاعات الاقتصادية - نهاية عام 2023 (%)



المصدر: البنك المركزي الأردني

5. الصيرفة الإسلامية في الأردن

الإسلامية الأردنية قرابة 14.3 مليار دولار عام 2023، أي 23.2% من إجمالي الودائع في القطاع المصرفي الأردني. أما حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، فبلغت 11.2 مليار دولار عام 2023، وهو ما يشكل نسبة 23.7% من إجمالي القروض المصرفية. وأخيراً، بلغ مجموع رأسمال المصارف الإسلامية الأردنية 1.4 مليار دولار عام 2023، أي نحو 13.7% من إجمالي رساميل المصارف العاملة في الأردن.

تستند الصيرفة الإسلامية في الأردن بشكل أساسي الى أربعة مصارف إسلامية بالكامل. تضم ثلاثة مصارف محلية هي: البنك الإسلامي الأردني، البنك العربي الإسلامي الدولي، وبنك صفوة الإسلامي. بالإضافة الى مصرف اسلامي عربي هو مصرف الراجحي السعودي. وقد بلغ حجم الأصول المصرفية الإسلامية في الأردن نحو 16.2 مليار دولار نهاية عام 2023، لتمثل نسبة 17.3% من إجمالي الأصول المصرفية في الأردن. كما بلغ حجم ودايع العملاء في المصارف

جدول 3: بيانات المصارف الإسلامية العاملة في الأردن نهاية عام 2023 (مليون دولار)

المصرف	الموجودات	الودائع	القروض	حقوق الملكية	الأرباح
1 البنك الإسلامي الأردني	7,906	7,017	5,506	742	87
2 البنك العربي الإسلامي الدولي	4,133	3,598	2,853	385	49
3 بنك صفوة الإسلامي	4,126	3,724	2,845	262	24
المجموع	16,164	14,339	11,205	1,389	161

المصدر: المواقع الإلكترونية للمصارف.

إضاءة على تطورات القطاع المصرفي العماني

نوفمبر/تشرين الثاني 2024



1. بنية القطاع المصرفي العُماني

يضم القطاع المصرفي العُماني 18 مصرفاً (منها ستة محلية وثمانية فروع لمصارف أجنبية)، ومصرفان حكوميان متخصصان، ومصرفان محليان إسلاميان. تجدر الإشارة إلى أن جميع المصارف التقليدية يملكها القطاع الخاص. مع وجود حصص ضئيلة للحكومة في عدد قليل منها.

جدول 1: لائحة المصارف العاملة في سلطنة عُمان

مصارف أجنبية	مصارف محلية		
	إسلامية	متخصصة	تجارية
بنك ملي إيران	بنك نزوى	بنك الإسكان العُماني	بنك ظفار
بنك بارودا	بنك العز الإسلامي	بنك التنمية العُماني	بنك مسقط
بنك صادرات إيران			البنك الأهلي
بنك أبوظبي الوطني			بنك عمان العربي
ستاندرد تشارترد بنك			بنك صحار الدولي
ستيت بنك أوف انديا			البنك الوطني العُماني
بنك بيروت			
بنك قطر الوطني			

المصدر: البنك المركزي العُماني.

التقليدية. وتسيطر المصارف المحلية على موجودات القطاع المصرفي العُماني. إذ بلغت الحصة السوقية المجمعة لأصول المصارف العُمانية المحلية قرابة 96.8% من مجمل أصول القطاع المصرفي.

ويتميز القطاع المصرفي في عُمان بنسبة تركّز عالية، حيث يدير أكبر مصرف، وهو بنك مسقط، نحو 31.2% من مجموع موجودات المصارف التقليدية بنهاية الربع الثالث من العام 2024. كما تدير أكبر ثلاثة مصارف تقليدية نحو 59.6% من إجمالي موجودات المصارف

من العام الحالي. ووادئعها نحو 83 مليار دولار. وقروضها نحو 76.6 مليار دولار. وحقوق الملكية نحو 16.6 مليار دولار. فيما وصل مجموع أرباحها الى 951 مليون دولار.

يبين الجدول رقم 2 بيانات أكبر عشر مصارف عاملة في سلطنة عُمان وترتيبها بحسب حجم الموجودات. وتشير بيانات تلك المصارف الى وصول مجموع موجوداتها الى 110.5 مليار دولار بنهاية الربع الثالث

جدول 2: بيانات أكبر عشرة مصارف عُمانية (مليون دولار)

المصرف		الموجودات		القروض		الودائع		حقوق الملكية		الأرباح
	2023	الربع الثالث 2024	2023	الربع الثالث 2024	2023	الربع الثالث 2024	2023	الربع الثالث 2024	2023	الربع الثالث 2024
بنك مسقط	35,515	36,510	21,689	22,557	24,514	26,259	6,117	6,251	552	444
بنك صحار *	17,373	18,617	10,185	10,455	13,255	14,573	2,083	1,866	183	131
البنك الوطني العماني *	12,525	12,877	9,108	9,664	9,376	10,366	1,752	1,781	177	80
بنك ظفار	11,807	12,330	7,619	7,849	7,924	9,098	1,889	1,907	101	87
بنك عمان العربي *	10,439	10,997	8,506	9,043	8,721	9,080	1,343	1,361	53	33
البنك الأهلي	8,619	9,010	6,998	7,512	6,430	6,940	1,354	1,438	102	80
بنك نزوى *	4,177	4,345	2,819	2,510	3,419	3,573	657	663	44	21
بنك العز الإسلامي *	3,034	3,191	2,526	2,703	2,673	2,830	309	320	20	11
بنك الإسكان العماني **	2,056	2,056	2,000	2,000	318	318	874	874	56	56
بنك التنمية العماني **	597	597	527	527	1	1	151	151	8	8
المجموع	106,143	110,530	71,976	74,821	76,631	83,038	16,528	16,612	1,296	951

المصدر: المواقع الإلكترونية للمصارف. ملاحظات: * الربع الثاني 2024، ** نهاية عام 2023.

2. البيانات المجمعة للقطاع المصرفي العُماني

بلغت الموجودات المجمعة للقطاع المصرفي العُماني قرابة 114.2 مليار دولار في نهاية الفصل الأول من العام 2024، محققة نمواً بنسبة 3.8% عن نهاية عام 2023. أما بالنسبة للعام 2023، فقد بلغت الموجودات قرابة 110 مليار دولار محققة نمواً بنسبة 8.0% عن نهاية العام 2022. كما شهد إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة في سلطنة عُمان زيادة من 75.6 مليار دولار بنهاية العام 2023 إلى 79.6 مليار دولار بنهاية الفصل الأول عام 2024. مسجلاً زيادة بنسبة 5.3%. أما بالنسبة للقروض، فقد شهدت ارتفاعاً من 79.1 مليار دولار بنهاية العام 2023 إلى 81.6 مليار دولار في نهاية الفصل الأول عام 2024. أي بزيادة 3.1%. وأخيراً، فقد انخفض مجموع رأسمال وإحتياطيات القطاع المصرفي العُماني من نحو 17.3 مليار دولار عام 2023 إلى نحو 16.6 مليار دولار بنهاية الفصل الأول عام 2024.

جدول 3: بيانات القطاع المصرفي العُماني (مليون دولار)

الموجودات	الودائع	القروض	رأس المال والاحتياطيات	
92,603	62,202	67,612	14,661	2020
101,046	66,521	72,334	16,461	2021
101,825	67,277	75,904	17,236	2022
109,976	75,586	79,154	17,278	2023
114,170	79,616	81,641	16,573	الفصل الأول 2024

المصدر: البنك المركزي العُماني.

وتنظيمية وهيكلية جعلت منه أحد أكثر قطاعات الإقتصاد العُماني تطوراً وكفاءة. ويتميز القطاع المصرفي العُماني بالكفاءة والاستقرار والمرونة والقدرة على التكيف مع مختلف المتغيرات. كما يؤكد عاماً بعد عام تميّزه بفضل السياسات والنجاحات المتتالية التي يحققها. فضلاً عن قوة الأداء والكفاءة والمتانة.

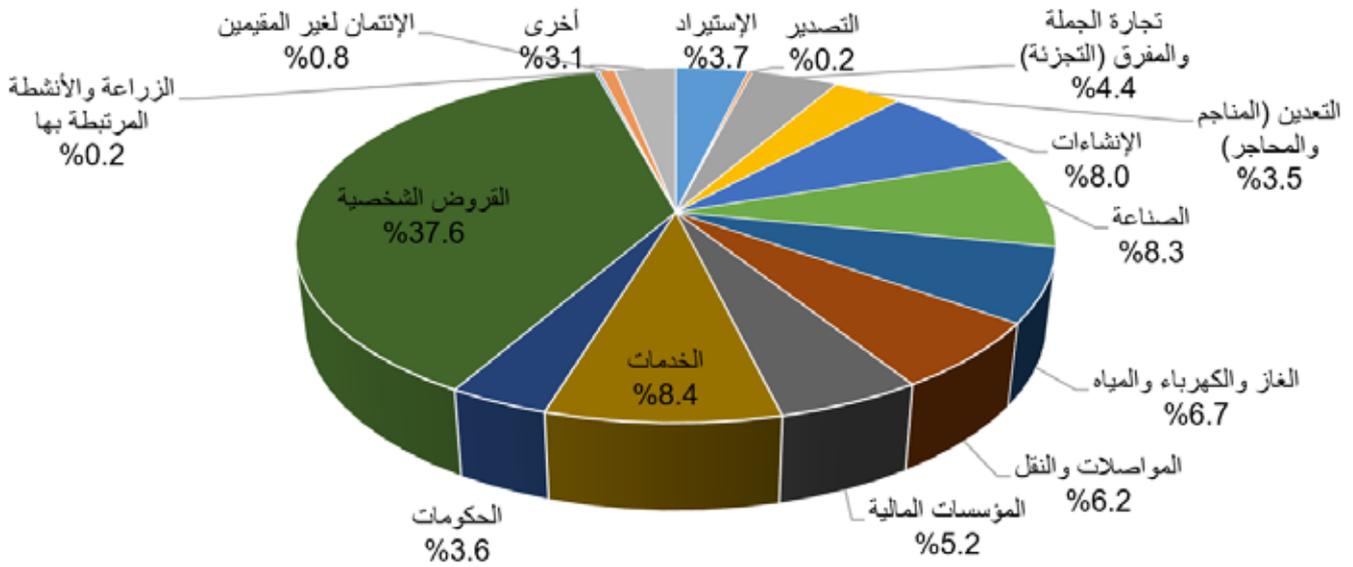
وقد حقق القطاع المصرفي العُماني خلال السنوات القليلة الماضية معدلات نمو جيدة نتيجة، مترافقة مع تحسّن في الملاءة المالية وكفاية رأس المال ونوعية الاصول وتغطية الخصصات والربحية وفي إدارة المخاطر. وقد ترافق كل ذلك مع سياسة نقدية توسعية يتبعها البنك المركزي العُماني. أدت الى نقل القطاع المصرفي من نقلة نوعية وقانونية

3. توزيع التسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف التجارية على قطاعات الإقتصاد

يبدل البنك المركزي العُماني جهوداً كبيرة بالتنسيق مع الحكومة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. نظراً للدور الهام الذي تلعبه هذه المؤسسات في تنويع مصادر الدخل الوطني بعيداً عن قطاع النفط. بالإضافة إلى توفير فرص العمل وتنشيط العجلة الإقتصادية. وعليه. يعمل البنك المركزي على مراقبة التطورات في حجم محفظة القروض الشخصية لدى المصارف نظراً لآثارها على مديونية الأفراد بالإضافة إلى خفضها لتدفق الائتمان لأغراض الاستثمار. وفي هذا السياق، تركّزت القروض التي منحتها المصارف التقليدية في العام

2022 في القروض الشخصية والتي بلغت نحو 23 مليار دولار (ما نسبته 37.6% من مجموع الائتمان). وقد تلى القروض الشخصية في الأهمية. القروض الممنوحة لقطاع الخدمات والتي بلغت قرابة 5.2 مليار دولار (ما نسبته 8.4%). ثم القروض الممنوحة لقطاع الصناعة والتي بلغت نحو 5.1 مليار دولار (ما نسبته 8.3%). فالقروض الممنوحة لقطاع الإنشاءات والتي بلغت 4.9 مليار دولار. أي 8.0% من مجموع الإئتمان المصرفي.

رسم بياني 1: توزيع الإئتمان المصرفي على القطاعات الإقتصادية عام 2022



المصدر: البنك المركزي العُماني.

4. الصيرفة الإسلامية في سلطنة عُمان

على صعيد قطاع الصيرفة الإسلامية في سلطنة عُمان، يوجد مصرفان إسلاميان محليان هما بنك نزوى وبنك العز الإسلامي. بالإضافة إلى تقديم ستة مصارف تقليدية محلية خدمات الصيرفة الإسلامية المتوافقة مع الشريعة من خلال نوافذ مستقلة. وشهدت المصارف والنوافذ الإسلامية في سلطنة عُمان نمواً وتوسعاً كبيرين خلال السنوات القليلة الماضية. حيث ارتفعت الموجودات المجمّعة للمصارف والنوافذ الإسلامية من 12.7 مليار دولار بنهاية العام 2020 إلى 20.3 مليار دولار بنهاية الفصل الأول من العام 2024. أما بالنسبة للقروض الممنوحة من قبل المصارف والنوافذ الإسلامية، فبلغت 16.6 مليار دولار بنهاية الفصل الأول من العام 2024، مقابل 10.6 مليار دولار عام 2020. كما ارتفعت الودائع من 9.2 مليار دولار بنهاية العام 2020 إلى 15.5 مليار حتى نهاية الفصل الأول من العام 2024. أخيراً، ارتفع مجموع رأس المال والإحتياطيات في المصارف والنوافذ الإسلامية من 1.5 مليار دولار إلى 2.3 مليار دولار ضمن الفترة نفسها.

جدول 4: الميزانية المجمّعة للمصارف والنوافذ الإسلامية (مليون دولار)

الموجودات	الودائع	القروض	رأس المال والإحتياطيات
2020	12,716	9,201	10,644
2021	15,325	11,437	12,591
2022	16,655	12,678	14,128
2023	19,090	14,311	15,812
الفصل الأول 2024	20,270	15,532	16,628

المصدر: البنك المركزي العُماني.

إضاءة على تطورات القطاع المصرفي الليبي

نوفمبر/تشرين الثاني 2024



1. هيكل القطاع المصرفي الليبي

يضم القطاع المصرفي الليبي 20 مصرفاً وأثني عشر مكتباً تمثيلاً للمصارف نشاطها من خلال 655 فرعاً ووكالة. يتضمن الجدول رقم 1 لمصارف عربية، وستة مكاتب تمثيلية لمصارف أجنبية، وتزاول هذه قائمة المصارف العاملة في ليبيا.

جدول 1: لائحة المصارف العاملة في ليبيا

مصارف محلية	مكاتب تمثيلية لمصارف عربية	مكاتب تمثيلية لمصارف أجنبية
مصرف الجمهورية	مكتب تمثيل للمؤسسة العربية المصرفية/البحرين	مكتب تمثيل بنك فاليتا المالطي
مصرف الصحارى	مكتب تمثيل لبنك الإسكان الأردني	مكتب تمثيل المصرف العربي الإيطالي/ يوباي
المصرف الليبي الخارجي	مكتب تمثيل لبنك الإستثمار العربي الأردني	مكتب تمثيل بنك Bawag النمساوي
المصرف التجاري الوطني	مكتب تمثيل للمصرف العربي للإستثمار والتجارة	مكتب تمثيل كوميرز بنك الألماني
مصرف الوحدة	مكتب تمثيل لبنك قناة السويس	مكتب تمثيل بنك Uni Credit
مصرف شمال أفريقيا	مكتب تمثيل لبنك كاليون للتمويل والإستثمار	مكتب تمثيل البنك التجاري العربي البريطاني
مصرف التجارة والتنمية	مكتب تمثيل لبنك تونس العالمي	
مصرف الواحة	مكتب تمثيل لبنك تونس العربي الدولي	
مصرف الأمان للتجارة والإستثمار	مكتب تمثيل للمصرف التجاري وفابنك المغربي	
مصرف المتحد للتجارة والإستثمار	مكتب تمثيل لمجموعة البركة المصرفية (البحرين)	
مصرف السراي للتجارة والاستثمار	مكتب تمثيل للبنك المغربي للتجارة الخارجية	
مصرف الإجماع العربي	مكتب تمثيل لبنك بيرايوس (مصر)	
مصرف المتوسط		
مصرف الأندلس		
مصرف الوفاء		
مصرف النوران		
مصرف الإسلامي الليبي		
مصرف اليقين		
مصرف التضامن		
مصرف الخليج الأول الليبي		

2. تطورات البيانات المالية للقطاع المصرفي الليبي

بلغ حجم موجودات القطاع المصرفي الليبي قرابة 37.0 مليار دولار بنهاية الفصل الأول من العام 2024، محققاً نسبة نمو 11.0% مقارنة بنهاية العام 2023. مع الإشارة إلى أن نسبة نمو هذه الموجودات قد بلغت 3.9% خلال العام 2022 و8.0% خلال العام 2023. أما بالنسبة للودائع، فقد بلغت نحو 28.4 مليار دولار بنهاية الفصل الأول من العام 2024، محققة نسبة زيادة عن نهاية العالم 2023 بلغت 7.6%. وكانت هذه الودائع قد زادت بنسبة 5.4% عام 2022 وبنسبة 24.5% عام 2023.

جدول 2: تطور الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في ليبيا

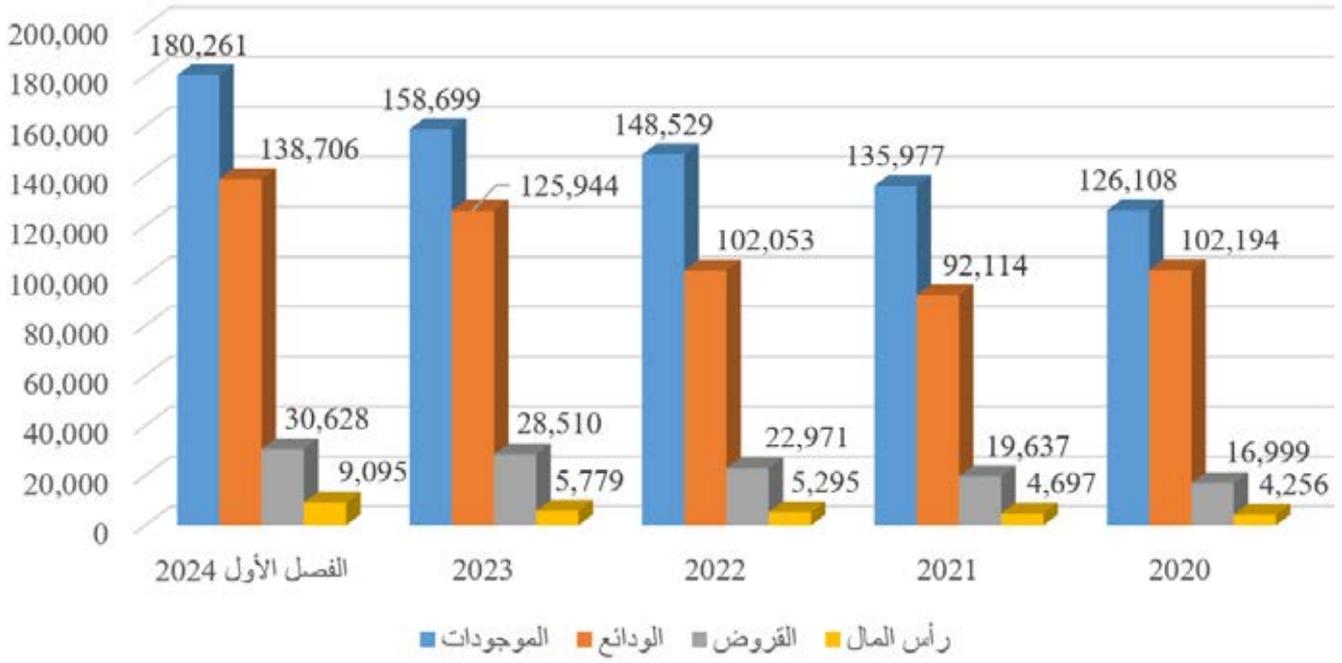
الفصل الأول 2024	2023	2022	2021	2020	
مليون دينار ليبي					
180,261	158,699	148,529	135,977	126,108	الموجودات
138,706	125,944	102,053	92,114	102,194	الودائع
30,628	28,510	22,971	19,637	16,999	القروض
9,095	5,779	5,295	4,697	4,256	رأس المال
مليون دولار أمريكي					
36,986	33,316	30,836	29,660	94,661	الموجودات
28,459	26,440	21,187	20,092	76,711	الودائع
6,284	5,985	4,769	4,283	12,760	القروض
1,866	1,213	1,099	1,025	3,195	رأس المال

المصدر: مصرف ليبيا المركزي.

نشير أخيراً إلى أن القطاع المصرفي الليبي يحوز على نسبة سيولة عالية جداً، فقد بلغ حجم الموجودات السائلة نحو 22.3 مليار دولار بنهاية الفصل الأول من العام 2024، ما يُشكل نسبة 60.3% من إجمالي الموجودات. وتدل هذه الأرقام أن مساهمة القطاع المصرفي في تمويل النشاط الإقتصادي لا تزال محدودة بسبب ما تحوزه المصارف الليبية من أصول سائلة وعدم التوسع في منح التسهيلات والقروض لختلف القطاعات الإقتصادية. وعلى الرغم من معدلات النمو العالية التي حققها القطاع، فإن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لا تزال محدودة.

وبلغ مجموع الائتمان المقدم من قبل القطاع المصرفي الليبي نحو 6.3 مليار دولار بنهاية الفصل الأول 2024، بزيادة بنسبة 4.9% عن نهاية العام 2023، فيما بلغت نسبة نمو الائتمان 11.3% عام 2022، و25.5% عام 2023. مع الإشارة إلى أن نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص من إجمالي القروض بلغت ما نسبته 74.7% من مجمل الائتمان. ووصل مجموع رأسمال القطاع المصرفي الليبي إلى قرابة 1.8 مليار بزيادة 50.8% عن نهاية العام 2023.

رسم بياني 1: تطور بيانات القطاع المصرفي الليبي (مليون دينار ليبي)



المصدر: مصرف ليبيا المركزي.

أصول القطاع المصرفي. كما شكلت الخصوم الإيداعية للمصارف الأربعة الكبرى ما نسبته 69.1% من إجمالي الخصوم الإيداعية للقطاع المصرفي. فيما شكلت القروض الممنوحة منهم نحو 86.2% من إجمالي القروض الممنوحة من القطاع المصرفي في نهاية الفصل الأول 2024.

وفيما يخص الحصة السوقية للمصارف في ليبيا، فقد شكلت أصول المصارف الأربعة الكبرى (الجمهورية، التجاري الوطني، الوحدة والصحاري) من أصل 20 مصرفاً ما نسبته 67.6% من إجمالي أصول القطاع المصرفي في نهاية النصف الأول من العام 2024. وشكل مصرف الجمهورية وحده ما نسبة 26.6% من إجمالي

3. مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي الليبي

ارتفعت نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي الليبي من 15.3% الى 19.2% بين نهاية العام 2019 ونهاية الفصل الأول من العام 2024. وهي أعلى من النسبة المطلوبة من قبل المصرف المركزي ومتطلبات لجنة بازل. وتجدر الإشارة الى ان إدارة الرقابة على المصارف والنقد قد أتممت في الأونة الأخيرة تطبيق أفضل الممارسات الدولية الخاصة بالمتطلبات الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية. وأصدرت عدة تعاميم بهذا الخصوص. من جهة أخرى. بلغت نسبة رأس المال إلى إجمالي الميزانية 4.2% في نهاية الفصل الأول من العام 2024. وتزيد عن النسبة المطلوبة وفقاً لمتطلبات لجنة بازل (3%).

وأظهرت البيانات عن الديون المتعثرة في المصارف إن نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية بلغت في نهاية الفصل الأول من العام 2024 نسبة 23.7%. حيث سجلت هذه النسبة ارتفاعاً عما كانت عليه في نهاية عام 2023 حينما بلغت نسبة 22.2%. أما فيما يخص نسبة تغطية مخصص الديون إلى القروض المتعثرة. فقد سجلت في نهاية الفصل الأول من العام 2024 قرابة 61.1%.

وبالنسبة لمؤشر العائد إلى إجمالي الأصول. فقد سجل في نهاية الفصل الأول من العام 2024 نسبة 1.6%. كما ارتفع معدل العائد على حقوق الملكية خلال الفصل الأول من العام 2024 ليسجل نسبة 30.6% مقارنة بـ 12.4% في نهاية عام 2023.

أخيراً بالنسبة لمؤشرات سيولة القطاع المصرفي الليبي. فقد بلغت الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول نسبة 68.4% في نهاية الفصل الأول من العام 2024 - وهي بمعظمها ودائع لدى المصرف المركزي. في المقابل. بلغت نسبة القروض والتسهيلات الائتمانية الى إجمالي الخصوم الإيداعية في القطاع المصرفي نحو 22.1% في نهاية النصف الأول من العام 2024.



أسباب وتداعيات إدراج لبنان على القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي

نوفمبر/تشرين الثاني 2024

FATE



1. خلفية قرار مجموعة العمل المالي بإدراج لبنان في القائمة الرمادية

مستويات عالية من الفساد: ساهم الفساد داخل القطاعين العام والخاص بشكل كبير في إدراج لبنان في القائمة الرمادية. وتُسلط التقارير الضوء على القضايا المتفشية في الإدارة العامة، والتي تضعف قدرة لبنان على فرض معايير مجموعة العمل المالي وضمان الشفافية في التعاملات المالية.

عدم كفاية الشفافية والإشراف التنظيمي: اعتُبرت الأطر التنظيمية والإشرافية في لبنان غير كافية، وخاصة في فرض معايير الشفافية المالية. ويشمل ذلك عدم كفاية الآليات لمراقبة المعاملات المشبوهة والإبلاغ عنها بشكل فعال. وخاصة في قطاعات مثل العقارات والمعادن الثمينة.

نقاط ضعف القطاع المصرفي: حيث سببت الأزمة المالية المستمرة القطاع المصرفي اللبناني في حالة من الهشاشة. وادت عوامل مثل انخفاض قيمة العملة، ومشاكل السيولة، وانخفاض الاحتياطيات الأجنبية إلى تفاقم نقاط ضعف القطاع. مما قد يجعل من الصعب تلبية متطلبات مجموعة العمل المالي.

مع الإشارة أخيراً إلى وجود عدد كبير من الدول مدرجة على اللائحة الرمادية لمجموعة العمل المالي وهي: الجزائر، أنجولا، بلغاريا، بوركينا فاسو، الكاميرون، كوت ديفوار، كرواتيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، هايتي، كينيا، مالي، موناكو، موزمبيق، ناميبيا، نيجيريا، الفلبين، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، سوريا، تنزانيا، فنزويلا، فيتنام، واليمن.

مجموعة العمل المالي (Financial Action Task Force - FATF) هي هيئة حكومية دولية تأسست عام 1989، مقرها في العاصمة الفرنسية باريس، ولديها 37 عضواً. وتضع المجموعة معايير عالمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم المالية الأخرى. بهدف حماية النزاهة المالية على الصعيد الدولي. وتقوم المجموعة بتقييم مدى التزام الدول بتلك المعايير. حيث "تُدرج" الدول على "القائمة الرمادية" إذا أظهرت "أوجه قصور استراتيجية" في مجالات معينة. وتحتاج إلى مراقبة وثيقة لتحسين الامتثال لمعايير المجموعة. وفي حين أن الدول المدرجة في القائمة الرمادية لا تخضع لنفس العقوبات التي تخضع لها تلك المدرجة في القائمة السوداء لمجموعة العمل المالي، إلا أنها تواجه تدقيقاً متزايداً، مما يؤثر على ارتباطاتها المالية والاقتصادية الدولية.

وقد أدرجت مجموعة العمل المالي لبنان على اللائحة الرمادية بتاريخ 25 أكتوبر/تشرين الأول 2024، بسبب مجموعة من العوامل. ومنها ضعف الرقابة المالية وهياكل الحوكمة، بالإضافة إلى التنفيذ غير الكافي لتدابير مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، والشفافية المحدودة في المعاملات المالية، والخوف بشأن الفساد وسوء الإدارة. وقد أدت الأزمة الاقتصادية الممتدة منذ أكثر من خمسة أعوام في لبنان، وعدم الاستقرار السياسي والأمني، وتراجع وضع القطاع المصرفي، إلى زيادة الضغط على قدرته على الالتزام بمعايير مجموعة العمل المالي. كما يتضح من الانخفاض الكبير في قيمة العملة، والتضخم، والتحديات في القطاعين العام والخاص. وإستند قرار مجموعة العمل المالي بإدراج لبنان في القائمة الرمادية بشكل أساسي إلى عدة قضايا رئيسية تم تحديدها في الدراسات والتقييمات المتعلقة بالتنظيم المالي والحوكمة في لبنان، وهي التالية:

• ضعف أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: حيث يواجه لبنان تحديات في تنفيذ تدابير فعالة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ووجود أوجه القصور في الرقابة، وإنفاذ اللوائح، والافتقار إلى البنية الأساسية لمراقبة الأنشطة المالية غير المشروعة ومنعها.



2. مجالات إخفاق لبنان في الالتزام لإطار مجموعة العمل المالي

لخص تقرير التقييم المتبادل للبنان الصادر في ديسمبر/كانون الأول 2023، والذي أجرته مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA FATF) التدابير التي كان لبنان قد إتخذها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأوجه القصور المسجلة، وفيما يلي ملخص للنتائج والتقييمات الرئيسية التي نوصلت إليها مجموعة MENA FATF:

التدابير الوقائية Preventive Measures : تطبق المصارف والمؤسسات المالية بشكل عام تدابير مرضية للعناية الواجبة تجاه العملاء، ولكن كانت هناك فجوات في تحديد المالكين المستفيدين في الكيانات القانونية. وأظهرت الأعمال والمهن غير المالية المحددة مستويات متفاوتة من الفهم والتطبيق لالتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الإشراف والتنظيم Supervision and Regulation : يُنفذ لبنان إجراءات الترخيص والتسجيل بشكل مناسب، ولكن توجد ثغرات في التحقق من السجلات الجنائية وإدراج الموظفين الرئيسيين في المؤسسات المالية على قوائم الأمم المتحدة، وبنفس القدر من الأهمية، فقد وُجد أن الرقابة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة غير موجودة، مع وجود مشاكل في تطبيق النهج القائم على المخاطر، وخاصة في قطاع الحاميين.

الأشخاص الاعتباريين والترتيبات Legal Persons and Arrangements : يوجد فهم جيد للمخاطر المرتبطة بالأشخاص الاعتباريين، ولكن هناك أوجه قصور في السجل التجاري، مثل عدم طلب السجلات الجنائية للمؤسسين منذ عام 2018، وفي كثير من الأحيان لا يتم تحديث معلومات المستفيد الحقيقي في الوقت المناسب.

التعاون الدولي International Cooperation : لا تتسق طلبات المساعدة القانونية المتبادلة التي يقدمها لبنان مع المخاطر التي يواجهها البلد. كم توجد حاجة إلى تنسيق أفضل وتقديم طلبات المساعدة القانونية المتبادلة في الوقت المناسب، لا سيما فيما يتعلق باسترداد الأصول ومكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- التقييم الوطني للمخاطر National Risk Assessment: أجرى لبنان تقييماً وطنياً لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث حدد المخاطر العالية مثل الفساد والتهرب الضريبي والاحجار غير المشروع بالمخدرات. ومع ذلك، وجدت المجموعة فجوات في فهم المخاطر المتعلقة بالقطاع المالي غير المنظم وأنشطة المنظمات شبه العسكرية المحلية، وعلى الرغم من ذلك، فقد كانت التقييمات القطاعية للمؤسسات المالية شاملة، حيث أظهرت المصارف فهماً جيداً لمخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومع ذلك، فقد سجلت المجموعة مخاوفاً بشأن منطق تقييمات المخاطر في قطاعات مثل المعادن الثمينة والأحجار الكريمة.
- الاستخبارات المالية والتحقيقات Financial Intelligence and Investigations : في حين تتمتع السلطات في لبنان بإمكانية الوصول إلى مجموعة واسعة من المعلومات المالية للتحقيق في قضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلا أن الاستخبارات المالية تُستخدم بشكل أكثر فعالية في قضايا تمويل الإرهاب مقارنة بقضايا غسل الأموال. وغالباً ما يتم تحديد حالات غسل الأموال من قبل قوى الأمن الداخلي وهيئة التحقيق الخاصة، لكن التحقيقات لا تتسق مع المخاطر المحددة في هيئة الرقابة الوطنية، خاصة في مجالات مثل التهريب الجمركي والتهرب الضريبي والاحجار بالمخدرات.
- تمويل الإرهاب Terrorist Financing: لدى السلطات اللبنانية، بما في ذلك مديرية الخابرات وشعبة المعلومات، فهم جيد لمخاطر تمويل الإرهاب ولديها آليات لتحديد الأشخاص والكيانات التي يتم إدراجها على لائحة الإرهاب بموجب قرار مجلس الأمن رقم 12673. ومع ذلك، تم العثور على ثغرات في التنفيذ، لا سيما فيما يتعلق بالمهن والأعمال غير المالية المحددة (Designated Non-Financial Businesses and Professions)، لناحية عدم الالتزام بالتزامات التجميد.

3. المجالات المحددة في عدم الامتثال الكامل أو الجزئي لمعايير مجموعة العمل المالي

يشمل إطار الامتثال في لبنان أوجه قصور كبيرة وواضحة في العديد من المجالات الحاسمة حيث يوجد قصور جزئي أو كامل في تلبية المعايير الموضوعية من قبل مجموعة العمل المالي. وتشمل أوجه القصور أو الثغرات ما يلي:

الشفافية والملكية الفعلية للأشخاص الاعتباريين
Transparency and Beneficial Ownership of Legal Persons
(التوصية رقم 24): تبين أن لبنان هو ممثل بشكل جزئي. لا سيما فيما يتعلق بضمان الشفافية والتحديد الدقيق للملكية الفعلية للأشخاص الاعتباريين. وهو أمر بالغ الأهمية في منع عمليات غسل الأموال.

الشفافية وملكية المستفيد من الترتيبات القانونية
Transparency and Beneficial Ownership of Legal
Arrangements (التوصية رقم 25): تبين أن لبنان هو ممثل بشكل جزئي. ما يعكس ضعفاً في القضايا المتعلقة بضمان معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب عن المستفيدين من الترتيبات القانونية.

تنظيم الأعمال والمهن غير المالية المحددة والإشراف عليها
Regulation and Supervision of Designated Non-Financial
Businesses and Professions (التوصية رقم 28): لبنان هو ممثل بشكل جزئي بسبب الثغرات في الإشراف والتنظيم على الأعمال والمهن غير المالية المحددة، بما في ذلك كُتّاب العدل، والوكلاء العقاريون، وجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة.

المساعدة القانونية المتبادلة: التجميد والمصادرة
Mutual Legal Assistance: Freezing and Confiscation
(التوصية رقم 38): يشير الامتثال الجزئي هنا إلى مشاكل تتعلق بقدرة لبنان على توفير وطلب المساعدة القانونية المتبادلة بشكل فعال. لا سيما في تجميد ومصادرة الأصول.

تسليم المجرمين
Extradition (التوصية رقم 39): تبين أن لبنان ممثل بشكل جزئي في هذا المجال. ما يشير إلى عدم الكفاءة في الإطار القانوني والعمليات المتعلقة بتسليم الأفراد المتورطين في عمليات غسيل الأموال أو تمويل الإرهاب أو الجرائم ذات الصلة.

- جرائم غسل الأموال Money Laundering Offenses (التوصية رقم 3 لمجموعة العمل المالي): تبين أن لبنان ممثل بشكل جزئي. بسبب الثغرات في جرم غسل الأموال وفعالية التنفيذ.
- المصادرة والتدابير المؤقتة Confiscation and Provisional Measures (التوصية رقم 4): تبين أن لبنان هو متوافق جزئياً في فعالية تدابير مصادرة وإدارة عائدات الجريمة والأصول.
- جريمة تمويل الإرهاب Terrorist Financing Offense (التوصية رقم 5): تم تصنيف الإطار اللبناني لتعريف ومحاكمة تمويل الإرهاب على أنه ممثل بشكل جزئي. ما يشير إلى وجود ثغرات في معالجة تمويل الإرهاب بشكل كامل.
- المنظمات غير الربحية Non-Profit Organizations (التوصية رقم 8): لم يلتزم لبنان فيما يتعلق بتنظيم ومراقبة المنظمات غير الربحية لمنع إساءة استخدامها لتمويل الإرهاب.
- العناية الواجبة تجاه العملاء Customer Due Diligence (التوصية رقم 10): تبين أيضاً أن تنفيذ إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء هو متوافق بشكل جزئي فقط. ما يثير المخاوف بشأن دقة تحديد هويات العملاء والتحقق منها. خاصة في المواقف عالية المخاطر.
- الأشخاص السياسيين المعرضون Politically Exposed Persons (التوصية رقم 12): تبين أن لبنان هو ممثل بشكل جزئي في تعامله مع الأشخاص المعرضين سياسياً، الأمر الذي يتطلب تدقيقاً إضافياً بسبب ارتفاع مخاطر الفساد المرتبطة بهؤلاء الأشخاص.
- التكنولوجيات الجديدة New Technologies (التوصية رقم 15): تم تصنيف لبنان على أنه ممثل بشكل جزئي. ما يشير إلى أوجه القصور في معالجة المخاطر المرتبطة بالتكنولوجيات الجديدة، مثل الأصول الافتراضية.

4. عواقب الادراج على اللائحة الرمادية

تواجه البلدان المدرجة في القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي عواقباً مالية واقتصادية كبيرة. فوجودها في القائمة الرمادية يعني وجود أوجه قصور في تدابير الدولة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم المالية الأخرى. وفي حين أن هذا الأمر لا يجلب عقوبات فورية، فإنه يؤدي إلى زيادة التدقيق من قبل المؤسسات المالية العالمية والشركاء التجاريين. وعادة ما يؤدي هذا الرصد المتزايد إلى انخفاض الاستثمار المباشر الأجنبي وتباطؤ تدفقات رأس المال. والتحديات في الوصول إلى الشبكات المصرفية العالمية بسبب زيادة متطلبات الامتثال والعناية الواجبة للمعاملات التي تنطوي على بلدان مدرجة في القائمة الرمادية. أما بالنسبة للشركات والمصارف في الدول المدرجة في القائمة الرمادية، فإن هذا الادراج قد يُترجم إلى تكاليف تشغيلية أعلى وصعوبة في الحفاظ على العلاقات الدولية. وقد تواجه الشركات المحلية عقبات في تأمين التمويل التجاري وتأخيرات في معالجة المدفوعات الدولية بسبب تدابير العناية المعززة من قبل المصارف والمستثمرين الأجانب. وعلاوة على ذلك، فإن القائمة الرمادية قد تردع المستثمرين الأجانب الذين قد يرون زيادة في مخاطر التعرض للجرائم المالية، مما يؤدي بالتالي إلى خفض جاذبية البلاد كوجهة للاستثمار. وبشكل عام، عندما يتم وضع دولة ما على القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي، فإنها تواجه عواقب مختلفة يمكن أن يكون لها تأثيرات واسعة النطاق على استقرارها المالي، والتجارة الدولية، والنمو الاقتصادي. وفيما يلي تفصيل لهذه التداعيات:

أولاً: التأثير على القطاع المصرفي

- الضرر بالسمعة: تشير القائمة الرمادية بأن القطاع المصرفي في لبنان أصبح يُشكل مخاطر متزايدة تتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويمكن أن يؤدي هذا إلى مزيد من تقليص الثقة بشكل كبير بين المودعين الدوليين والمحليين.
- احتمال فقدان أو تراجع علاقات المصارف المراسلة: تعتمد المصارف اللبنانية على المصارف المراسلة الأجنبية لتسهيل المعاملات الدولية، بما في ذلك تمويل التجارة وتدفقات التحويلات المالية. وقد يؤدي إدراج لبنان على القائمة الرمادية إلى دفع هذه المصارف المراسلة إلى إعادة تقييم علاقاتها بالمؤسسات اللبنانية، خوفاً من زيادة التدقيق التنظيمي. ونتيجة لذلك، قد تجد المصارف اللبنانية صعوبة أكبر في تأمين الوصول إلى العملات الأجنبية - وهو أمر بالغ الأهمية للاقتصاد اللبناني الذي يعتمد بشكل كبير على الدولار.
- هروب رؤوس الأموال إلى الخارج وانخفاض الاستثمار تدفقات رأس المال: غالباً ما يؤدي إدراج دولة على القائمة الرمادية إلى خروج رأس المال الأجنبي من تلك الدولة. وعادة ما ينظر المستثمرون إلى الدول المدرجة في القائمة الرمادية على أنها ذات مخاطر أعلى، مما يدفعهم إما إلى الانسحاب أو خفض مستويات استثماراتهم. وقد وجدت دراسة حديثة أجراها صندوق النقد الدولي أن الدول المدرجة في القائمة الرمادية قد تشهد انخفاضاً في تدفقات رأس المال بنسبة تصل إلى 7.6% من ناتجها المحلي الإجمالي.
- الاستثمار الأجنبي المباشر: تشهد الدول المدرجة في القائمة الرمادية انخفاضاً في الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب زيادة إدراك المخاطر بين المستثمرين الدوليين والمؤسسات المالية. وغالباً ما يتجنب المستثمرون، وخاصة في القطاعات الخاضعة للتنظيم والرقابة، التعامل مع الدول المدرجة في القائمة الرمادية بسبب احتمالية حدوث مشكلات الامتثال والأضرار التي تلحق بالسمعة.
- التأثير على تحويلات المغتربين: تشكل التحويلات المالية من المغتربين اللبنانيين جزءاً كبيراً من الناتج المحلي الإجمالي في لبنان وتشكل مصدراً أساسياً للدخل للأسر. وقد يؤدي التدقيق المتزايد من جانب المصارف المراسلة إلى حدوث اضطرابات أو تكاليف إضافية في معالجة هذه التحويلات المالية، مما يقلل من حجم التدفقات المالية. ومن شأن انخفاض التحويلات المالية أن يفرض ضغطاً على الأسر التي تعتمد على هذه الأموال، مما يؤثر على الاستهلاك ويؤدي إلى انكماش اقتصادي أكبر.



ثالثاً. زيادة تكاليف المعاملات المصرفية والمالية

- العناية الواجبة المعززة: تفرض المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية متطلبات عناية واجبة صارمة على المعاملات التي تشمل البلدان المدرجة في القائمة الرمادية. ويشمل ذلك التحقق من أصل الأموال وتقييم المخاطر المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. ونتيجة لذلك، قد تواجه المعاملات الروتينية تأخيرات. وقد جَد المصارف في البلدان المدرجة في القائمة الرمادية صعوبة أكبر في الحفاظ على علاقات البنوك المراسلة أو تأسيسها.
- زيادة تكاليف الامتثال: تواجه المصارف المحلية والدولية التي تتعامل مع البلدان المدرجة في القائمة الرمادية تكاليف تشغيلية متزايدة حيث يتعين عليها الامتثال لمتطلبات المراقبة والإبلاغ المعززة. ويمكن أن تؤدي متطلبات الامتثال هذه إلى زيادة تكاليف المعاملات وردع الشركاء التجاريين الدوليين.

رابعاً. التحديات في تمويل التجارة والتصدير

- مخاطر سلاسل التوريد: غالباً ما تواجه الشركات في البلدان المدرجة في القائمة الرمادية صعوبات في تأمين تمويل التجارة والوصول إلى الأسواق الدولية. فعلى سبيل المثال، قد تواجه الشركات تأخيرات أو حواجز في أنشطة الاستيراد أو التصدير حيث يقوم الشركاء الأجانب بتعديل تقييمات المخاطر الخاصة بهم وقد يفرضون تكاليف أعلى أو يرفضون المعاملات كلياً.
- انخفاض التجارة الدولية: يمكن أن تؤدي متطلبات العناية الواجبة المتزايدة المفروضة على البلدان المدرجة في القائمة الرمادية إلى تقليل تدفقات التجارة. حيث قد يعتبر شركاء التجارة الدوليين أن أعباء الامتثال المتزايدة مُكلفة للغاية.

خامساً. تقلبات العملة والأسواق المالية

- انخفاض قيمة العملة: قد تشهد البلدان المدرجة في القائمة الرمادية، وخاصة تلك التي تعاني من اقتصادات هشّة (كما هي حالة لبنان اليوم)، انخفاضاً في قيمة عملتها بسبب هروب رؤوس الأموال وانخفاض ثقة المستثمرين. ويمكن أن يؤدي هذا الانخفاض إلى ضغوط تضخمية.
- انخفاض سوق الأسهم: قد تعاني أسواق الأسهم في البلدان المدرجة في القائمة الرمادية بسبب انخفاض اهتمام المستثمرين وانخفاض عام في سيولة السوق، مما قد يؤدي إلى تفاقم عدم الاستقرار المالي في البلاد.

سادساً. الوصول إلى التمويل الدولي

- تقييد الوصول إلى القروض الدولية: قد جَد البلدان المدرجة في القائمة الرمادية صعوبة أكبر في تأمين القروض من المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. إن إدراج البلدان المدرجة في القائمة الرمادية يشير إلى عدم وجود تدابير كافية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما يجعل هذه المؤسسات حذرة في تقديم الائتمان أو الدعم.
- تكاليف اقتراض أعلى: غالباً ما تواجه البلدان المدرجة في القائمة الرمادية تكاليف اقتراض أعلى حيث يقوم المقرضون بتعديل أسعار الفائدة للتعويض عن المخاطر المتزايدة. ويمكن أن تؤدي هذه التكاليف المرتفعة إلى تفاقم أعباء الديون. وخاصة بالنسبة للاقتصادات النامية، وقد جَد من قدرة الحكومة على الاستثمار في الأولويات المحلية.

سابعاً. التداعيات الاقتصادية طويلة الأجل

- تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي: يمكن أن يؤدي التأثير المشترك لانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر، وانخفاض حجم التجارة، وتراجع قيمة العملة، وارتفاع تكاليف الاقتراض إلى تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي. وهذا مهم بشكل خاص للاقتصادات النامية حيث يلعب رأس المال الأجنبي دوراً رئيسياً في دعم النمو الاقتصادي والتنمية.
- زيادة نشاط القطاع غير الرسمي: قد تشهد البلدان المدرجة في القائمة الرمادية زيادة في استخدام القنوات المالية غير الرسمية والأقل تنظيمياً، بما في ذلك العملات المشفرة، حيث يبحث الأفراد والشركات عن بدائل لتجاوز التدقيق التنظيمي المتزايد وحماية أصولهم من انخفاض قيمة العملة.
- ارتفاع معدلات الفقر والبطالة: مع الانخفاض المحتمل في التحويلات المالية، وانخفاض الاستثمار التجاري، والقيود الائتمانية، قد يتفاقم معدل البطالة المرتفع في لبنان. وقد يؤدي هذا إلى زيادة معدلات الفقر وتوسيع التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، مما يؤثر بشكل غير متناسب على الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط. وقد يؤدي الجمع بين ارتفاع أسعار السلع الأساسية وانخفاض الدخل إلى وضع المزيد من الأسر اللبنانية تحت خط الفقر.

5. الخاتمة والمسار المطلوب

يفرض إدراج لبنان على القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي تحديات خطيرة على قطاعه المصرفي واقتصاده ومجتمعه. ومن المرجح أن يشمل التأثير المباشر انخفاض الوصول إلى رأس المال الأجنبي، ومزيد من تراجع الثقة في القطاع المصرفي، وزيادة الضغوط على الاقتصاد المتعثراً أصلاً. ويمكن أن تؤدي التداعيات الاجتماعية - التي تتراوح بين ارتفاع معدلات الفقر والبطالة إلى زيادة الهجرة - إلى تفاقم أزمة لبنان المعقدة.

الاستثمار في البنية التحتية للامتثال: تخصيص الموارد لتعزيز قدرات الامتثال داخل المصارف، بما في ذلك التكنولوجيا وتدريب الموظفين، لتحسين مراقبة الجرائم المالية والتخفيف من حدتها.

من خلال معالجة هذه المجالات، قد يستعيد لبنان الثقة الدولية، ويعزز استقرار قطاعه المصرفي، ويحقق في نهاية المطاف إزالة اسمه من القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي، وبالتالي إرساء الأساس للتعافي الاقتصادي على المدى الطويل والمرونة الاجتماعية.

وعليه، ولواجهة هذه التحديات، يجب على لبنان أن يتخذ عدة خطوات لتعزيز موقفه والعمل على رفعه من القائمة الرمادية، ومنها:

- إصلاحات اقتصادية مركزة: معالجة الفساد، وتحسين آليات الحوكمة، واتباع سياسات اقتصادية تهدف إلى استعادة الاستقرار المالي وتعزيز النمو المستدام.
- تعزيز الإصلاحات التنظيمية: تنفيذ إصلاحات شاملة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتحسين الشفافية المالية، وتعزيز الإطار التنظيمي للرقابة المصرفية.
- التعاون بين القطاعين العام والخاص: تعزيز الحوار بين السلطات الحكومية والقطاع الخاص لتنفيذ ومراقبة السياسات المتوافقة مع مجموعة العمل المالي بشكل فعال.



واقع السياحة العالمية والعربية ودور المصارف فيه تنمية القطاع السياحي

نوفمبر/تشرين الثاني 2024



1. مقدمة

في التصنيف العالمي للوافدين الدوليين عام 2023، حيث سجلت المملكة زيادة بنسبة 156% في عدد السياح الوافدين العام الماضي مقارنة بعام 2019 وسط تعافي قطاع السياحة بعد الجائحة. وبلغ إجمالي الإنفاق السياحي في المملكة 150 مليار ريال سعودي (قرابة 40 مليار دولار). وسجلت السياحة الوافدة نحو 87 مليار ريال (23 مليار دولار). في حين بلغت إيرادات السياحة المحلية نحو 63 مليار ريال (17 مليار دولار) خلال الفترة نفسها. واحتلت الإمارات المرتبة الثامنة في التصنيف العالمي للوافدين الدوليين عام 2023، إذ سجلت دبي أعلى معدل وصول سنوي للسياح على الإطلاق عام 2023، حيث اجتذبت 17.15 مليون زائر خلال العام المذكور، فيما بلغ الرقم القياسي لعام 2019، 16.73 مليوناً.

كما احتلت مصر المرتبة العاشرة بين أفضل الوجهات السياحية، واستقبلت رقماً قياسياً بلغ 14.9 مليون سائح خلال عام 2023، متجاوزة الرقم القياسي السابق لعام 2010 والبالغ 14.7 مليوناً. أما المغرب فقد استقبل رقماً قياسياً بلغ 14.5 مليون سائح عام 2023، حيث شهد شهر ديسمبر/كانون الأول وحده وصول 1.3 مليون سائح. وبلغ إجمالي إيرادات السياحة في المغرب 9.8 مليارات دولار خلال الفترة بين يناير/كانون الثاني ونوفمبر/تشرين الثاني 2023، بزيادة 15.8% على أساس سنوي. بحسب بيانات مكتب الصرف الجهة المنظمة للصرف الأجنبي المغربي.

تشير بيانات منظمة السياحة العالمية أن مساهمة السياحة في الاقتصاد العالمي قد بلغت نحو 3.3 تريليونات دولار عام 2023، أو ما نسبته 3% من الناتج الإجمالي العالمي. فيما وصل عدد السياح في العالم نحو 1.3 مليار سائح في نهاية العام 2023، وقد سجلت السياحة الدولية عام 2023 نسبة 88% من مستويات ما قبل الجائحة، ومن المتوقع أن يتواصل هذا الزخم والانتعاش القوي وصولاً إلى التعافي الكامل بحلول نهاية عام 2024. وتشير البيانات أن عائدات السياحة الدولية قاربت 1.4 تريليون دولار خلال عام 2023، أي نحو 93% مما حققته الوجهات السياحية عام 2019 (التي بلغت حينها 1.5 تريليون دولار). وتُظهر أحدث بيانات المنظمة أن السياحة الدولية تعافت بالكامل تقريباً من أزمة جائحة كوفيد-19، مع وصول العديد من الوجهات إلى أعداد الوافدين والإيرادات التي كانت قبل الوباء أو حتى تجاوزتها.

وتقود منطقة الشرق الأوسط التعافي العالمي في القطاع السياحي، وهي المنطقة الوحيدة التي حققت نمواً سياحياً عند مستويات ما قبل الجائحة، واستقبلت عدداً أكبر من السياح. بلغت عام 2023 نسبة 122% مقارنة بأرقام عام 2019. وبحسب بيانات منظمة السياحة العالمية تصدرت قطر قائمة الوجهات الأفضل أداءً في جميع أنحاء العالم للأشهر التسعة الأولى من عام 2023، واحتلت السعودية المركز الخامس



2. دور قطاع السياحة في التنمية المستدامة

ويمكن للسياحة أن تلعب دوراً مهماً في تعزيز التنمية الاجتماعية من خلال تمكين المجتمعات المحلية وزيادة الوعي الثقافي. فالسياحة تُسهم في الحفاظ على التراث الثقافي والبيئي، حيث يتفاعل السياح مع المجتمعات المحلية ويُسهمون في دعم صناعات الحرف اليدوية والفنون التقليدية. فعلى سبيل المثال، في المغرب، تساعد السياحة في الحفاظ على التراث الثقافي المغربي. من خلال جذب السياح إلى المدن التاريخية مثل فاس ومراكش، حيث يتم الحفاظ على الممارسات التقليدية والتقاليد المحلية. وفي الوقت ذاته، توفر السياحة فرصاً للمرأة والشباب في مختلف المجالات، من خلال توفير وظائف في الفنادق والمطاعم والأنشطة السياحية.

إضافة إلى ذلك، يعزز قطاع السياحة من تحسين مستوى التعليم والتدريب المهني، حيث توفر السياحة فرصاً لتطوير المهارات العملية والتعليمية في المجتمعات المحلية، مما يساهم في رفع المستوى العام للمعرفة في تلك المجتمعات.

وبينما قد تشكل السياحة تحديات بيئية، إلا أن هناك إمكانات كبيرة لاستخدامها كأداة للحفاظ على البيئة من خلال السياحة المستدامة. فالسياحة البيئية، التي تركز على الحفاظ على البيئة الطبيعية والتنوع البيولوجي، هي إحدى الاتجاهات التي تساعد في زيادة الوعي البيئي. وعلاوة على ذلك، تُسهم السياحة المستدامة في تطوير البنية التحتية "الخضراء"، مثل استخدام الطاقة المتجددة في الفنادق والمنتجعات، مما يقلل من التأثير البيئي للنشاط السياحي.

والسياحة ليست فقط محركاً اقتصادياً، بل هي أيضاً أداة رئيسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة. يمكن للسياحة أن تساهم في الحد من الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل، وتحقيق الاستدامة البيئية. فمن خلال خلق فرص عمل في المجتمعات الريفية والنائية، تسهم السياحة في تقليل مستويات الفقر وتحسين الظروف المعيشية. وفي دول أفريقيا جنوب الصحراء، يُعد قطاع السياحة مصدراً مهماً للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. ما يساهم في تحسين الحياة في المناطق الأقل تطوراً. كما تساهم السياحة المستدامة في نشر الوعي حول قضايا البيئة وتغيير المناخ. وتعزز من الجهود العالمية لتحقيق التنمية المستدامة. ومن خلال تشجيع السياحة على الحفاظ على البيئة والمساهمة في التنمية الاجتماعية، يمكن للسياحة أن تكون أداة فعالة في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة.

يُعتبر قطاع السياحة من القطاعات الاقتصادية الحيوية التي تساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يلعب دوراً مهماً في تعزيز الاقتصاد وخلق فرص العمل. والحفاظ على البيئة، بالإضافة إلى تعزيز التنوع الثقافي بين الشعوب. ورغم التحديات التي يواجهها القطاع، مثل التأثيرات البيئية والاجتماعية، إلا أن هناك فرصاً كبيرة للاستفادة منه كأداة رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة على مستوى العالم.

وتُعد السياحة من المصادر الرئيسية للعائدات المالية لعدد من الدول، خصوصاً في الدول النامية التي تعتمد بشكل كبير على السياح كمصدر للعمولات الأجنبية. فمن خلال تحسين الإيرادات الوطنية، تُساهم السياحة في دعم الاقتصاد المحلي، حيث تُسهم بشكل مباشر في رفع مستويات الدخل وتطوير العديد من الأنشطة الاقتصادية. وعلى سبيل المثال، في مصر يشكل قطاع السياحة جزءاً مهماً من الناتج المحلي الإجمالي، ويُعد مصدراً رئيسياً للعمولات الأجنبية. كما تساعد السياحة في خلق فرص العمل في العديد من القطاعات، مثل الفنادق والمطاعم وخدمات النقل والمرشدين السياحيين، مما يعزز من قدرة المجتمع على مواجهة تحديات البطالة. بالإضافة إلى ذلك، تساهم السياحة في دعم القطاعات المرتبطة مثل النقل والتجارة والبناء، ما يعزز من النمو الاقتصادي العام. كما أن تطوير البنية التحتية مثل الطرق والمطارات يساهم في تحسين جودة الحياة وتوفير فرص استثمارية جديدة.



أخيراً، تلعب التكنولوجيا دوراً متزايداً في قطاع السياحة المستدامة، حيث تساهم الابتكارات التكنولوجية في تحسين تجربة السياح وتقليل التأثيرات البيئية. ومن خلال التطبيقات الذكية والمواقع الإلكترونية لحجز السفر وتنظيم الرحلات، يتمكن السياح من تخطيط سفرهم بشكل مستدام، ما يعزز من الوعي البيئي. كما يُسهّم استخدام تقنيات جديدة مثل الطاقة الشمسية في الفنادق والمرافق السياحية في تقليل الانبعاثات الكربونية، ما يساعد على تحقيق السياحة المستدامة التي توازن بين الاحتياجات الاقتصادية والبيئية.

وبناء على كل ما سبق، يُظهر قطاع السياحة أنه لا يعد فقط محركاً اقتصادياً، بل يعد أداة رئيسية في تحقيق التنمية المستدامة. فمن خلال توفير فرص العمل، ودعم الاقتصاد المحلي، وتعزيز الحفاظ على البيئة، يمكن للسياحة أن تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تشمل النمو الاقتصادي، والحفاظ على الموارد البيئية، والتنوع الثقافي. لذلك، يجب على الحكومات والمجتمعات المحلية العربية تبني سياسات تشجع على السياحة المستدامة، لتحقيق أكبر استفادة ممكنة دون التأثير على الأجيال القادمة.

3. دور المصارف في دعم وتنمية القطاع السياحي

كما تساهم المصارف في تطوير السياحة من خلال توفير بطاقات الائتمان والسياحة الترويجية، ما يعزز قدرة السياح على التنقل وزيارة وجهات سياحية متعددة. هذه الخدمات تساهم في تحسين تجربة السياح وتعزز من تدفق الأموال إلى القطاع السياحي. أخيراً، تلعب المصارف دوراً في تمويل مشاريع البنية التحتية الضرورية للقطاع السياحي، مثل تطوير المطارات والطرق والقطارات التي تخدم هذا القطاع. يعد هذا التمويل أساسياً لتسهيل حركة السياح وتعزيز تجربة السفر، ما يؤدي إلى تحسين البنية التحتية السياحية وزيادة الجذب السياحي.

في الختام، يمكن القول إن المصارف لها دور حيوي في تعزيز القطاع السياحي من خلال تقديم التمويل اللازم وتوفير الحلول المالية المتنوعة، ما يساهم في تحقيق النمو المستدام في هذا القطاع.

تساهم المصارف بشكل كبير في تنمية القطاع السياحي من خلال توفير مجموعة من الخدمات المالية التي تدعم المشاريع السياحية المختلفة. في هذا السياق، يعد التمويل أحد الأدوار الرئيسية التي تلعبها المصارف، حيث تقدم قروضاً طويلة ومتوسطة الأجل للمستثمرين في القطاع السياحي، مثل تطوير الفنادق والمنتجعات السياحية والمرافق الترفيهية. هذا التمويل يساعد في بناء مشاريع سياحية جديدة أو توسيع المشروعات القائمة، ما يعزز النمو في هذا القطاع الحيوي. بالإضافة إلى ذلك، توفر المصارف استشارات مالية متخصصة للمستثمرين في القطاع السياحي، حيث تساعدهم على اتخاذ قرارات مالية استراتيجية بشأن استثماراتهم. يشمل ذلك استشارات حول كيفية تحسين العوائد وتقليل المخاطر المالية المرتبطة بالمشاريع السياحية.



كما تلعب المصارف أيضاً دوراً مهماً في تقديم حلول تمويل مبتكرة، مثل التمويل الجماعي أو التمويل المخصص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تهدف إلى تطوير السياحة المحلية. هذه الحلول تساعد في دعم الشركات السياحية الصغيرة التي تلعب دوراً كبيراً في الاقتصاد المحلي. دور المصارف في دعم السياحة لا يقتصر على تمويل المشاريع الكبرى فقط، بل يمتد أيضاً إلى تشجيع السياحة المستدامة، يمكن للمصارف تخصيص قروض أو تسهيلات مالية للمشاريع السياحية التي تلتزم بالمعايير البيئية والاجتماعية، ما يعزز الاستدامة البيئية ويساهم في دعم المجتمعات المحلية في المناطق السياحية.

أقوى مئة مصرف عربي في رأس المال الأساسي

ديسمبر/كانون الأول 2024



الإماراتية (نحو 112 مليار دولار)، فالقطرية (نحو 59 مليار دولار). فالكويتية (قرابة 36 مليار دولار)، فالبحرينية قرابة (19 مليار دولار). وتبين البيانات في الجدول رقم 1 اختلافاً كبيراً بين متوسط رأس المال الاساسي لتلك المصارف. بحيث تراوح بين 12.7 مليار دولار للمصارف السعودية وأقل من 600 مليون دولار في كل من تونس وفلسطين.

أما بالنسبة لمجموع الموجودات، فقد تصدرت المصارف الاماراتية بإجمالي موجودات بلغ قرابة 1.1 تريليون دولار. تلتها المصارف السعودية (قرابة تريليون دولار). فالقطرية (قرابة 573 مليار دولار)، فالمصرية (قرابة 390 مليار دولار). كما تبين البيانات اختلاف المصارف المذكورة بشكل كبير لناحية حجمها، ففي حين بلغ متوسط حجم المصارف السعودية في القائمة المذكورة نحو 91 مليار دولار. بلغ متوسط المصارف التونسية نحو 5.2 مليار دولار.

أظهرت بيانات أقوى مئة مصرف عربي بحسب رأس المال الاساسي (Tier 1 capital) لنهاية العام 2023، أن مجموع رأس المال الاساسي لهذه المصارف قد بلغ نحو 452 مليار دولار، فيما بلغت موجوداتها نحو 4.2 تريليون دولار. وتوزعت تلك المصارف بين الدول العربية كما هو مبين في الجدول رقم 1. حيث سجلت الإمارات العربية المتحدة أكبر عدد من المصارف العربية ضمن لائحة أقوى مئة مصرف عربي بدخول 18 مصرفاً من مصارفها. تلتها مصر (12 مصرفاً)، فالسعودية (11 مصرفاً)، فالبحرين والأردن (9 مصارف لكل منهما)، فقطر والمغرب (8 مصارف لكل منهما)، فالكويت وسلطنة عُمان (7 مصارف لكل منها)، فتونس (6 مصارف)، فلبنان والجزائر (مصرفين لكا منهما)، وفلسطين (مصرف واحد).

وقد تصدرت المصارف السعودية العشرة المدرجة في اللائحة في مجموع رأسمالها الاساسي والذي بلغ قرابة 139 مليار دولار. تلتها المصارف

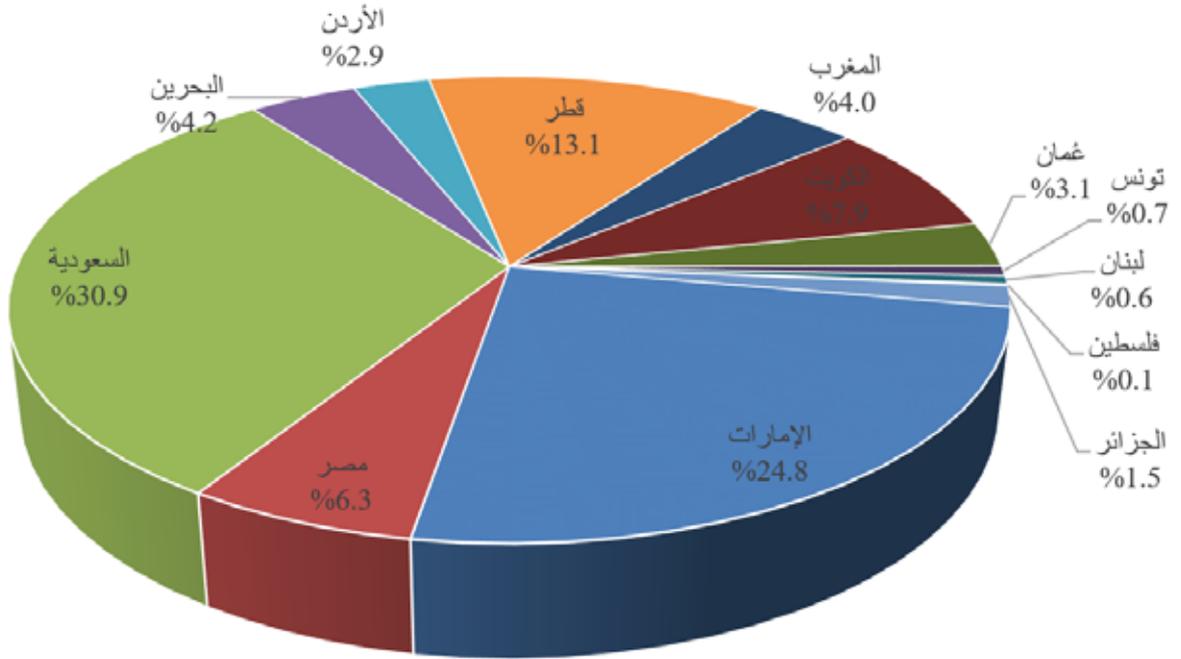
جدول 1: توزع أقوى مئة مصرف عربي بحسب رأس المال الاساسي بين الدول العربية – 2023

عدد المصارف	مجموع رأس المال الاساسي (مليون دولار)	متوسط رأس المال الاساسي (مليون دولار)	مجموع الموجودات (مليون دولار)	متوسط حجم الموجودات (مليون دولار)	رأس المال الاساسي / الموجودات (%)
الإمارات	18	112,232	6,235	1,090,225	10.3
مصر	12	28,497	2,375	389,959	7.3
السعودية	11	139,574	12,689	999,652	14.0
البحرين	9	18,780	2,087	190,465	9.9
الأردن	9	13,320	1,480	131,321	10.1
قطر	8	59,000	7,375	573,208	10.3
المغرب	8	18,002	2,250	211,898	8.5
الكويت	7	35,624	5,089	336,633	10.6
عُمان	7	14,032	2,005	100,951	13.9
تونس	6	3,138	523	31,217	10.1
لبنان	2	2,522	1,261	37,133	6.8
فلسطين	1	522	522	6,487	8.0
الجزائر	2	6,620	3,310	62,200	10.6
مجموع/متوسط	100	451,863	4,519	4,161,349	10.9

وتجدر الإشارة إلى دخول 21 مصرفاً إسلامياً عربياً ضمن قائمة أقوى 100 مصرف عربي بحسب رأس المال الأساسي لعام 2022. توزعت بين الدول العربية على الشكل التالي: أربعة مصارف لكل من قطر والسعودية. ثلاثة مصارف من كل من الكويت والإمارات والبحرين. ومصرفين من مصر. ومصرف واحد من كل من الأردن وسلطنة عُمان.

وقد تصدر البنك الاهلي السعودي جميع المصارف العربية برأسمال أساسي بلغ 36.4 مليار دولار. تلاه بنك قطر الوطني برأسمال أساسي بلغ 28.7 مليار دولار. فمصرف الراجحي (28.3 مليار دولار). فبنك الإمارات دبي الوطني (26.2 مليار دولار). ومن ثم بنك ابو ظبي الأول برأسمال أساسي 25.0 مليار دولار. اما بالنسبة لمصارف الدول العربية غير النفطية، فقط حلّ البنك العربي في المرتبة الأولى بينها. والمرتبة السادسة عشر عربياً.

رسم بياني 1: توزع رأس المال الأساسي لأقوى مئة مصرف عربي بين الدول العربية (%) - نهاية 2023



المصدر: المصدر: اتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالاستناد إلى بيانات مجلة The Banker سبتمبر/أيلول 2024.

يتضمن الجدول رقم 2 ترتيب أقوى مئة مصارف عربي في رأس المال الأساسي وترتيبها بحسب حجم موجوداتها. ويظهر من الجدول المذكور أن بنك قطر الوطني قد تصدر اللائحة بموجودات بلغت 338.2 مليار دولار. تلاه بنك أبوظبي الأول في المرتبة الثانية عربياً، بموجودات 318.2 مليار دولار. فالبنك الأهلي السعودي في المرتبة الثالثة بموجودات 276.6 مليار دولار. فبنك الإمارات دبي الوطني الذي احتل المرتبة الرابعة عربياً بموجودات 234.9 مليار دولار. فمصرف الراجحي في المرتبة الخامسة بموجودات 215.5 مليار دولار.

يتضمن الجدول رقم 2 ترتيب أقوى مئة مصارف عربي في رأس المال الأساسي وترتيبها بحسب حجم موجوداتها. ويظهر من الجدول المذكور أن بنك قطر الوطني قد تصدر اللائحة بموجودات بلغت 338.2 مليار دولار. تلاه بنك أبوظبي الأول في المرتبة الثانية عربياً، بموجودات 318.2 مليار دولار. فالبنك الأهلي السعودي في المرتبة الثالثة بموجودات 276.6 مليار دولار. فبنك الإمارات دبي الوطني الذي احتل المرتبة الرابعة عربياً بموجودات 234.9 مليار دولار. فمصرف الراجحي في المرتبة الخامسة بموجودات 215.5 مليار دولار.

جدول 2: البيانات المالية لأقوى مئة مصرف عربي بحسب رأس المال الأساسي - نهاية 2023

الترتيب العربي بحسب الموجودات	الموجودات (مليون دولار)	رأس المال الأساسي (مليون دولار)	الترتيب العربي بحسب رأس المال الأساسي	البلد	المصرف
3	276,555	36,369	1	السعودية	البنك الأهلي السعودي
1	338,183	28,727	2	قطر	بنك قطر الوطني
5	215,493	28,307	3	السعودية	مصرف الراجحي (1)
4	234,896	26,213	4	الإمارات	بنك الإمارات دبي الوطني
2	318,168	25,044	5	الإمارات	بنك أبوظبي الأول
7	154,423	16,160	6	الإمارات	بنك أبوظبي التجاري
10	103,160	16,004	7	السعودية	بنك الرياض
12	95,104	13,877	8	السعودية	البنك السعودي الأول
9	121,500	12,819	9	الكويت	بنك الكويت الوطني
8	122,613	11,587	10	الكويت	بيت التمويل الكويتي (1)
	1,980,095	215,107			مجموع أول 10 مصارف
15	67,569	11,255	11	السعودية	البنك السعودي الفرنسي
13	85,568	10,915	12	الإمارات	بنك دبي الإسلامي (1)
19	58,849	9,401	13	السعودية	البنك العربي الوطني
18	63,124	9,220	14	السعودية	مصرف الإنماء (1)
22	51,966	7,630	15	قطر	مصرف قطر الإسلامي (1)
14	68,274	7,247	16	الأردن	البنك العربي
6	169,421	7,000	17	مصر	البنك الأهلي المصري
17	65,336	6,853	18	الإمارات	بنك المشرق
26	45,110	6,116	19	قطر	مصرف الريان (1)
39	27,071	6,110	20	مصر	البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير
	2,682,383	296,854			مجموع أول 20 مصرف

21	52,499	5,895	21	الإمارات	مصرف أبوظبي الإسلامي (!)
16	66,634	5,604	22	المغرب	التجاري وفا بنك
31	35,561	5,535	23	عمان	بنك مسقط
28	41,900	5,180	24	البحرين	البنك الأهلي المتحد
23	50,612	5,081	25	الإمارات	أتش اس بي سي
11	96,214	5,091	26	مصر	بنك مصر
20	52,603	4,864	27	المغرب	مجموعة البنوك الشعبية
25	45,158	4,688	28	قطر	البنك التجاري
33	34,662	4,664	29	السعودية	البنك السعودي للاستثمار
27	43,892	4,543	30	البحرين	المؤسسة العربية المصرفية (بنك ABC)
	3,202,118	347,999			مجموع أول 30 مصرف
34	34,547	4,426	31	السعودية	بنك الجزيرة (!)
30	38,162	4,075	32	السعودية	بنك البلاد (!)
32	35,118	3,922	33	الإمارات	بنك دبي التجاري
38	27,817	3,883	34	قطر	بنك الدوحة
37	29,970	3,630	35	الجزائر	بنك الخارجي الجزائري
36	31,433	3,581	36	قطر	بنك دخان (!)
24	47,070	3,317	37	البحرين	بنك الخليج الدولي
41	23,955	3,303	38	الكويت	بنك برقان
29	39,250	3,027	39	المغرب	بنك أفريقيا
35	32,230	2,990	40	الجزائر	البنك الوطني الجزائري
	3,541,670	384,153			مجموع أول 40 مصرف
40	27,071	2,716	41	مصر	البنك التجاري الدولي مصر
42	23,144	2,669	42	الكويت	بنك الخليج
45	20,135	2,632	43	الإمارات	بنك رأس الخيمة الوطني
51	16,930	2,291	44	قطر	بنك قطر الدولي الإسلامي (!)
49	17,416	2,106	45	مصر	البنك العربي الأفريقي الدولي
43	20,388	2,091	46	مصر	بنك قطر الوطني - الأهلي
48	17,936	2,088	47	الإمارات	مصرف الشارقة الإسلامي (!)
52	16,611	2,084	48	قطر	البنك الأهلي قطر
57	13,471	1,985	49	الكويت	البنك التجاري الكويتي
60	12,427	1,976	50	السعودية	بنك الخليج الدولي
	3,727,199	406,791			مجموع أول 50 مصرف

	3,727,199	406,791			مجموع أول 50 مصرف
44	20,288	1,923	51	الكويت	البنك الأهلي المتحد (!)
50	17,396	1,846	52	عُمان	بنك صحار
62	12,187	1,786	53	عُمان	بنك ظفار
55	14,081	1,712	54	الإمارات	بنك الفجيرة الوطني
59	12,541	1,675	55	عُمان	البنك الوطني العماني
70	10,377	1,626	56	البحرين	بنك البحرين والكويت
61	12,221	1,470	57	الأردن	بنك الإسكان للتجارة والتمويل
47	18,566	1,439	58	لبنان	بنك عوده
53	14,289	1,436	59	البحرين	بنك البحرين الوطني
63	12,153	1,401	60	المغرب	سوسيته جنرال - المغرب
	3,871,298	423,105			مجموع أول 60 مصرف
64	11,662	1,338	61	الكويت	بنك الكويت الدولي (!)
95	4,023	1,309	62	الإمارات	بنك أم القيوين الوطني
71	8,630	1,280	63	عُمان	بنك الأهلي العماني
68	10,453	1,277	64	عُمان	بنك عمان العربي
46	18,567	1,083	65	لبنان	بنك بيبلس
54	14,170	1054	66	المغرب	القرض الفلاحي للمغرب
81	5,926	1,038	67	الإمارات	المصرف
65	11,121	1,023	68	البحرين	مجموعة جي إف إتش المالية
66	10,743	1,007	69	الإمارات	مصرف الشارقة
67	10,694	780	70	الأردن	بنك المال
	3,977,287	434,294			مجموع أول 70 مصرف
72	8,052	776	71	مصر	بنك HSBC - مصر
77	7,386	776	72	الأردن	بنك الأردني الكويتي
56	13,689	774	73	البحرين	مصرف السلام (!)
58	12,683	768	74	المغرب	القرض العقاري والسياحي
69	10,451	748	75	الأردن	بنك الاتحاد
79	6,789	698	76	الإمارات	مصرف عجمان
82	5,738	693	77	مصر	بنك فيصل الإسلامي المصري (!)
74	7,708	693	78	تونس	البنك الوطني الزراعي
76	7,604	679	79	المغرب	البنك المغربي للتجارة والصناعة
73	7,924	670	80	الأردن	البنك الإسلامي الأردني (!)
	4,065,311	441,569			مجموع أول 80 مصرف

86	5,166	648	81	الإمارات	البنك التجاري الدولي
91	4,278	643	82	الأردن	بنك الأردن
93	4,183	633	83	عمان	بنك نزوة (!)
88	4,805	621	84	الإمارات	البنك العربي المتحد
78	6,801	605	85	المغرب	مصرف المغرب
85	5,252	602	86	مصر	بنك الإسكندرية
75	7,708	600	87	تونس	البنك الدولي العربي التونسي
83	5,470	575	88	الأردن	بنك القاهرة عمان
87	4,856	522	89	تونس	الشركة التونسية للبنك
80	6,487	522	90	فلسطين	بنك فلسطين
	4,120,317	447,540			مجموع أول 90 مصرف
94	4,131	468	91	البحرين	بيت التمويل الكويتي (!)
92	4,235	462	92	مصر	بنك الكويت الوطني
89	4,643	461	93	تونس	مصرف الإسكان
84	5,261	452	94	مصر	مصرف أبو ظبي الإسلامي (!)
99	3,568	441	95	تونس	بنك الأمان
100	2,734	421	96	تونس	بنك تونس
97	3,996	413	97	البحرين	مصرف الخليجي التجاري (!)
90	4,623	411	98	الأردن	البنك الأهلي الأردني
98	3,840	398	99	مصر	البنك المصري لتنمية الصادرات
96	4,001	396	100	الإمارات	حبيب بنك
	4,161,349	451,863			المجموع العام

المصدر: اتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالاستناد إلى بيانات مجلة The Banker سبتمبر/أيلول 2024. ملاحظة: (!) = بنك إسلامي.

الآفاق الاقتصادية العالمية والعربية

ديسمبر/ كانون الأول 2024

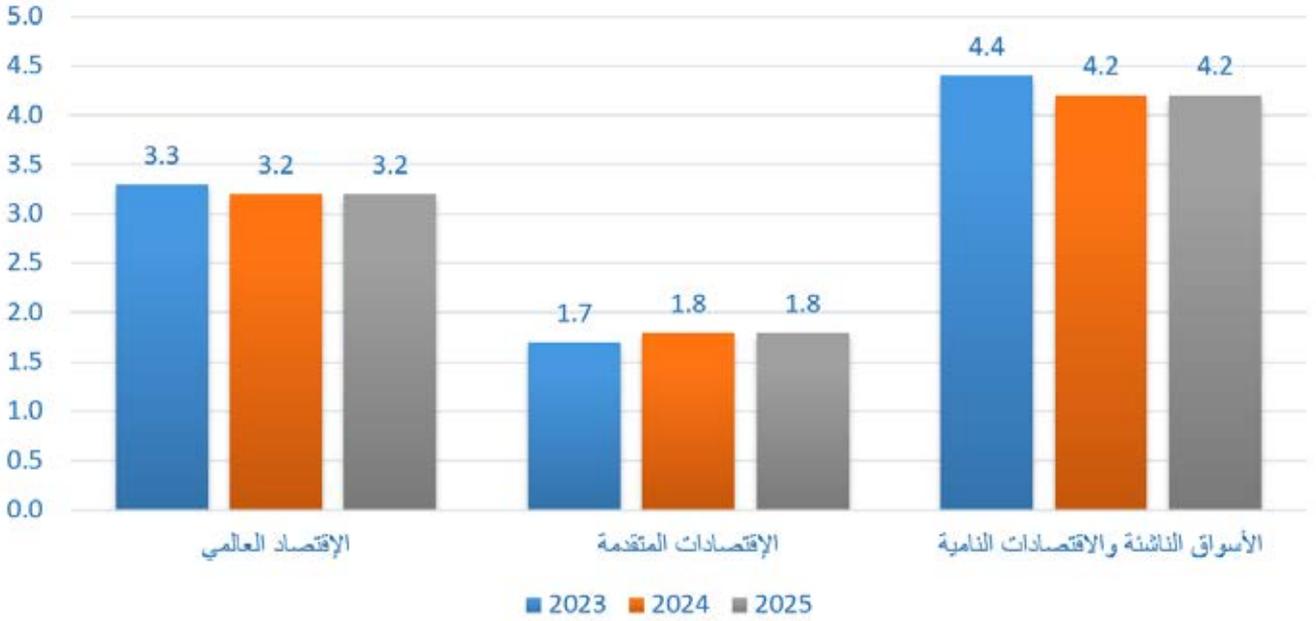


1. الآفاق الاقتصادية العالمية

خاصة النفط، والصراعات، والظواهر المناخية الحادة إلى تخفيضات في توقعات النمو لمنطقتي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وإفريقيا جنوب الصحراء. وفي المقابل، تم رفع التنبؤات لآسيا الصاعدة، حيث أدت طفرة الطلب على أشباه الموصلات والإلكترونيات، المدفوعة بالاستثمارات الكبيرة في مجال الذكاء الاصطناعي إلى تعزيز النمو. وهو اتجاه عام تدعمه الاستثمارات العامة الضخمة في كل من الصين والهند.

أظهرت بيانات تقرير "الآفاق الإقتصادية" الصادر عن صندوق النقد الدولي في شهر أكتوبر 2024 أنه من المتوقع أن يظل النمو العالمي مستقرًا، بحيث لا يتجاوز نسبة 3.2% في عامي 2024-2025 (رسم بياني رقم 1). مع الإشارة إلى أنه قد تم رفع التنبؤات في الولايات المتحدة وخفضها في الاقتصادات المتقدمة الأخرى. لا سيما البلدان الأوروبية الكبرى. أما فيما يخص اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، فقد أدى تعطل إنتاج وشحن السلع الأولية

رسم بياني 1: نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)

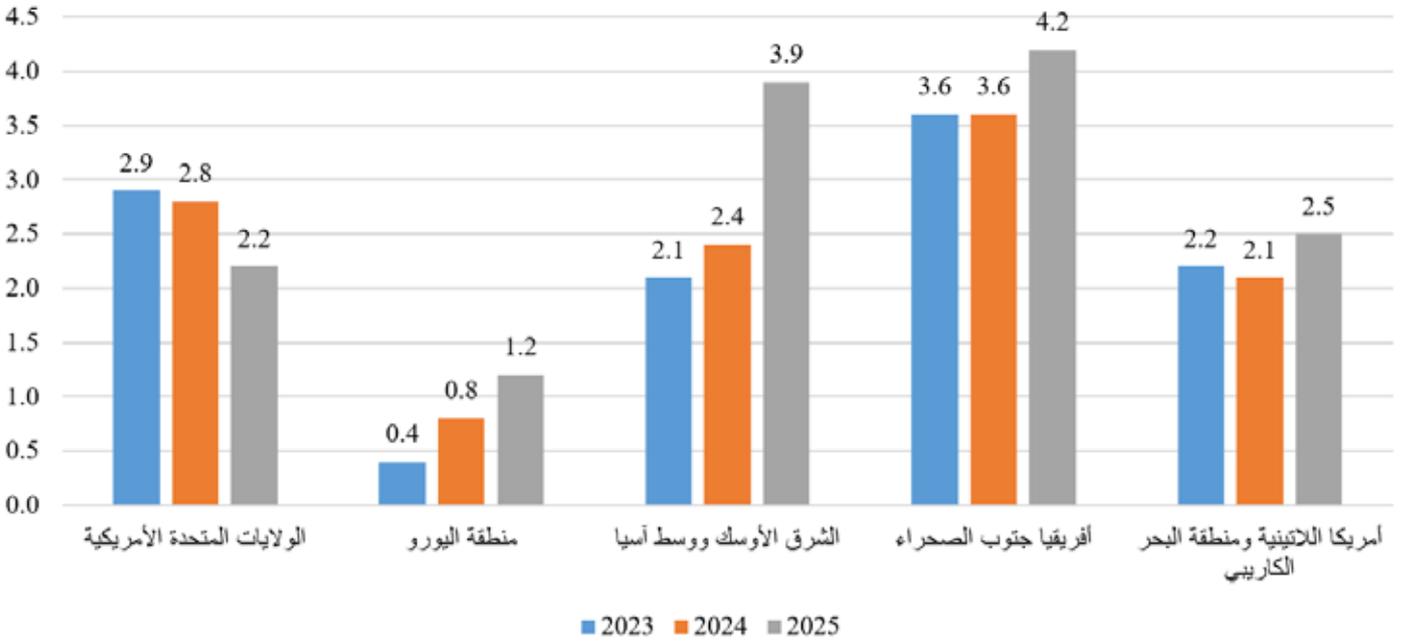


المصدر: اتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالاستناد إلى بيانات تقرير الآفاق الإقتصادية العالمية - صندوق النقد الدولي أكتوبر 2024.

أنه وفي ظل انحسار الاختلالات الدورية في الإقتصاد العالمي، ينبغي معايرة أولويات السياسات على المدى القريب بدقة لضمان سلاسة الهبوط الإقتصادي. وفي الوقت نفسه، يتعين تنفيذ الإصلاحات الهيكلية اللازمة لتحسين آفاق النمو على المدى المتوسط. مع ضرورة الاستمرار في دعم الفئات الأكثر ضعفاً.

وفي موازاة ذلك، من المتوقع أن ينخفض التضخم العام العالمي من 5.8% في عام 2024 إلى 4.3% في عام 2025. ورغم استمرار تراجع معدل التضخم العالمي، لا يزال تضخم أسعار الخدمات مرتفعاً في كثير من المناطق، مما يشير إلى أهمية فهم الديناميكيات القطاعية ومعايرة السياسات النقدية. ووفقاً لذلك، أشار صندوق النقد الدولي

رسم بياني 2: نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقاليم الجغرافية (%)



المصدر: اتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالاستناد إلى بيانات تقرير الأفاق الإقتصادية العالمية - صندوق النقد الدولي أكتوبر 2024 .

من جهة أخرى، وبحسب تقرير "الراصد المالي" الصادر عن صندوق النقد الدولي في شهر أكتوبر 2024، من المتوقع أن يتجاوز الدين العام العالمي 100 تريليون دولار أي 93% من إجمالي الناتج المحلي العالمي في نهاية هذا العام، وسيقترب من 100% من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام 2030. وقد تكون آفاق المالية العامة في كثير من البلدان أسوأ من المتوقع لثلاثة أسباب هي: ضغوط الإنفاق الكبيرة، والتحيز للتفاؤل بشأن توقعات الدين، والدين الكبير غير المحدد.

وفيما يتعلق بأسعار الفائدة، أشار تقرير صندوق النقد الدولي إلى أن الارتفاعات الأخيرة في أسعار الفائدة الحقيقية ستكون مؤقتة. وعند السيطرة مجدداً على معدلات التضخم، يُرجح أن تقوم البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة بتيسير السياسة النقدية وخفض أسعار الفائدة الحقيقية إلى مستويات ما قبل جائحة كوفيد-19. غير أن مدى اقتراب أسعار الفائدة من تلك المستويات يتوقف على إمكانية تحقق السيناريوهات البديلة، والتي ينشأ عنها إما ارتفاع دائم في مستويات الدين العام والعجز، أو تضرر النظم المالية.

2. الآفاق الاقتصادية العربية

العالمية خلال الفترة القادمة. أما فيما يخص دول شمال أفريقيا، فقد تكون أكثر تأثراً بالتطورات السلبية للنمو الإقتصادي العالمي بسبب إرتباطها الكبير ببعض الاقتصادات المتقدمة ولعدم وجود فوائض مالية تمكنها من مواجهة الضغوط.

بحسب بيانات تقرير "آفاق الإقتصاد العالمي"، من المتوقع أن تسجل دول المنطقة أحسن أداءً نتيجة لعدة عوامل. منها أن هذه الدول قد انتهجت سياسات حذيفة وتمكنت من تحقيق فوائد مكنتها من تجاوز الفترات الصعبة. وستكون دول المنطقة، وخصوصاً دول مجلس التعاون الخليجي، في منأى عن التحديات التي قد تواجه الإقتصادات

جدول 1: النمو الاقتصادي المحقق والمتوقع في الدول العربية (%)

2025	2024	2023	2022	2021	متوسط 2020-2000	
3.1	3.8	4.2	3.6	3.8	2.9	الجزائر
3.2	3.6	2.6	4.9	2.6	4.1	البحرين
5.3	1.4	(2.2)	7.0	1.6	8.9	العراق
3.8	(1.4)	(2.2)	6.1	1.7	3.2	الكويت
6.9	7.6	10.2	(8.3)	28.3	1.7	ليبيا
3.1	1.2	1.3	4.3	3.1	3.1	سلطنة عمان
2.0	2.0	1.6	4.2	1.6	8.4	قطر
6.0	2.6	(0.8)	7.5	5.1	3.4	السعودية
4.2	3.5	3.4	7.9	4.4	4.0	الامارات
4.4	3.0	3.6	6.7	3.3	4.4	مصر
3.0	2.6	2.6	2.4	3.7	4.2	الاردن
لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	0.0	(10.0)	1.0	لبنان
3.3	3.1	3.0	1.3	8.0	3.6	المغرب
1.8	1.9	0.4	2.6	4.6	2.6	تونس
لا يوجد	لا يوجد	(6.1)	4.1	7.0	3.2	فلسطين
6.0	6.5	7.0	3.9	4.6	4.4	دجيبوتي
5.5	5.1	4.6	6.4	0.7	3.5	موريتانيا
3.9	3.7	2.5	2.4	3.3	لا يوجد	الصومال
5.4	(4.2)	(18.3)	(2.5)	0.5	2.3	السودان
1.5	(1.0)	(2.0)	1.5	(1.0)	(0.2)	اليمن

المصدر: تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية - صندوق النقد الدولي أكتوبر 2024.

بنحو 0.3% في عام 2023، مما يعكس بداية تعافٍ اقتصادي تدريجي. يعود هذا التحسن إلى استقرار أسعار النفط، الذي عزز الطلب المحلي في الدول المصدرة للطاقة، إلى جانب تحسن الأداء الاقتصادي العالمي. بالنسبة للدول المستوردة للنفط، يُتوقع أن تحقق نموًا بنسبة 3.2% في عام 2024 مدفوعاً بتحسين السياسات المالية وزيادة تنافسية صادراتها. أما الدول المصدرة للنفط، فستستفيد من السياسات الاقتصادية المتنوعة وزيادة الاستثمار في القطاعات غير النفطية. على سبيل المثال، يُتوقع أن يسجل اقتصاد الإمارات نموًا بنسبة 3.9% في عام 2024 بفضل التطورات في قطاعات التكنولوجيا والبنية التحتية وتعافي السياحة. أما مصر، فتشير التوقعات إلى نمو بنسبة 4.1% نتيجة لتحسن قطاعي الإنشاءات والخدمات، إضافة إلى عوائد قناة السويس المرتبطة بالتجارة الدولية. المغرب بدوره سيحقق نموًا بنسبة 3.3% مدعوماً بانتعاش القطاع الزراعي في إطار استراتيجية الجيل الأخضر. في المقابل، يُبرز التقرير أيضاً تحديات عدة، منها استمرار التضخم المرتفع الذي يضغط على اقتصادات الدول المستوردة للطاقة، وتزايد الدين العام في بعض الدول، فضلاً عن التقلبات في الأسواق العالمية.

وضمن السياق نفسه، وبحسب تقرير البنك الدولي النصف سنوي تحت عنوان "النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، يُتوقع استمرار ضعف معدلات النمو نظراً لحالة عدم اليقين وضبابية المشهد بسبب الصراع الدائر في المنطقة. ويتوقع التقرير تسارع نمو إجمالي الناتج المحلي للمنطقة بصورة طفيفة إلى 2.2% في العام 2024، بالقيمة الحقيقية، من 1.8% في العام 2023، وذلك بقيادة دول الخليج، حيث من المتوقع أن يرتفع معدل نمو دول الخليج من 0.5% في 2023 إلى 1.9% في 2024.

في المقابل من المتوقع أن يتباطأ النمو في بلدان المنطقة المستوردة للنفط من 3.2% في العام 2023 إلى 2.1% في العام في نهاية العام 2024.

من جهة أخرى، وبحسب تقرير "آفاق الاقتصاد العربي" الصادر عن صندوق النقد العربي في يوليو 2024، يُتوقع تحسن الأداء الاقتصادي الإقليمي خلال عامي 2024 و2025، وأشار التقرير إلى أن معدل النمو الإجمالي للاقتصادات العربية سيبلغ 2.8% في عام 2024، مقارنة



3. المخاطر التي تهدد التوقعات الاقتصادية في المنطقة العربية

أخيراً، تشير توقعات كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الى وجود مجموعة من المخاطر التي تزيد من حالة عدم اليقين بشكل ملحوظ في المنطقة العربية، وتشمل المخاطر الرئيسية ما يلي:



1. الحرب على غزة ولبنان: على الرغم من أن الصراع بقي محصور جغرافياً، إلا أن إمكانية تصعيد الصراع والتسبب في اضطرابات في البحر الأحمر زائد من حالة عدم اليقين. وقد تؤثر النزاعات المطولة أو المكثفة على الاقتصادات المجاورة من خلال انخفاض السياحة، وتعطل التجارة، وتدفع اللاجئين.
2. التضخم المستمر والضغط المالي: قد تواجه الدول التي تعتمد على التمويل النقدي لعجزها المالي (مثل العراق وتونس) عودة التضخم، مما يؤثر على الاستقرار الاقتصادي.
3. الإصلاحات المالية المتأخرة وأزمة الديون: قد يكون لتكاليف الاقتراض السيادي المرتفعة تأثيرات سلبية على الدول ذات الاحتياجات التمويلية الكبيرة والديون العالية، خاصة الدول العربية متوسطة الدخل.
4. تدهور الظروف الجيو-اقتصادية: تشمل التأثيرات السلبية المحتملة انخفاض التجارة نتيجة التباطؤ العالمي، خاصة في الصين وأوروبا، مما سيؤثر على المنطقة العربية من خلال انخفاض الطلب على الطاقة.
5. الصدمات المناخية: حيث أن تعرض المنطقة للأحداث المتعلقة بالمناخ قد يشكل اضطرابات اقتصادية متكررة.

هذه النشرة هي اصدار دوري يصدر عن اتحاد المصارف العربية، وتتضمن عدداً من الدراسات والتقارير الاقتصادية والمصرفية العربية والدولية التي اعدتها ادارة البحوث في الاتحاد خلال الربع الرابع من العام 2024. ويمكن الحصول على هذه الدراسات وغيرها عبر الرابط التالي:
<https://uabehub.org/research>

© Union of Arab Banks 2024. All rights reserved. Brief excerpts may be reproduced or translated provided the source is stated.

Disclaimer: The views, findings and conclusions expressed in this report do not necessarily reflect the views of the Union of Arab Banks' officials or Member Banks.



uab-research@uabonline.org



00961 1 861 664



Union of Arab Banks, Riad El Solh, P.O. Box: 11-2416, Beirut, Lebanon.

Connect with us

